جامعة النعامة
University of Naama

جامعة النعامة
University of Naama

جـــــــــامـــــعـــــة الـــــنعامـــــــة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الاستقلالية المالية للجماعات المحلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر – ل.م.د– حقوق

تخصص قانون اداري

تحت إشراف :

الأستاذ: معاشو نور الدين

إعداد الطالبتين :

– مرزوقي هاجر

– بوشنتوف فاطنة

أعضاء لجنة المناقشة		
الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
نور الدين عماري	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
نور الدين معاشو	أستاذ محاضر " ب"	مشرفا ومقررا
محمد دربال	أستاذ محاضر " أ "	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2025– 2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النعامة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الحقوق النعامة في 20/ 11/ 2026

الإذن بالإيداع بعد التصحيح

(أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة

محاشو نور الدين

الرتبة: أستاذ محاضر أ الجامعة

بقاطخ الكلية: الحقوق والعلوم السياسية القسم

الحقوق

(المشرف على مذكرة الماستر للطالب (ة:

بوستوعة فاطمة

مذكرة ماستر: تحت عنوان

الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة الإرهاب

التخصص: قانون إداري

خلال الموسم الجامعي:

أشهد أن الطالب (ة) قد أتم (ت) تحرير المذكرة، وأخذ (ت) بعين الاعتبار مجمل التوجيهات المقدمة له (ها) من طرف لجنة المناقشة، وعليه نوافق على طباعة العمل المذكور وفق المعهود في المذكرات والرسائل الجامعية ثم تقديمه للإدارة

(توقيع الأستاذ المشرف (ة

الدكتور:
محاشو نورالدين


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّـهِ الرحمن الرَّحِيمِ

قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِك سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ (48)

صدق اللَّهُ العظيم سورة يوسف الآية 46-48 .

الشكر و العرفان

اللهم لك الحمد بعدد من حمد ولك الحمد بعدد من لم يحمدك اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف معاشو نور الدين لقبولك الاشراف والعمل بتوجيهاتك القيّمة والشكر موصول الى أعضاء لجنة المناقشة الاستاذ دربال محمد والاستاذ عماري نور الدين والى أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية كل باسمه ومقامه والى كل من ساعدنا في هذا العمل

.

الاهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

اهدي ثمرة جهدي هذا الى من كانوا سببا في وصولي الى هنا...

_الى امي _نبع الحنان التي بدعائها وصلت

_الى ابي _قدوتي سند الذي تعب لأجلي

الى اختي واخواتي رفقاء الدرب والعمر

الى اساتذتي الكرام وخاصة استاذي المشرف(معاشو نور الدين)الذي انار لي طريق البحث بعلمه توجيهه

والى كل صديق وزميل شاركني تعب السنين

اهديكم هذا العمل المتواضع .سائلا الله ان يجعله علما نافعا

(مرزوقي هاجر)

الاهداء

أهدي ثمرة نجاحي الى والدين الكريمين

عرفانا بفضلهما وصبرهما

الى اخوتي الذين كانوا سندا طوال فترة هذا العمل الى

صديقاتي

الذين شاركوا

لحظة التعب والفرح

(بوشنتوف فاطنة)

قائمة المختصرات

ج. ر الجريدة الرسمية

ص: الصفحة

ل م د: ليسانس ماستر دكتوراه

ص- ص : من الصفحة ... الى الصفحة

:

مقدمة

مقدمة :

تعتبر الدولة الجزائرية دولة موّحدة تعتمد في تنظيمها الاداري على المستويين الأول يسمى باللامركزية ويتمثل في الحكومة ، والثاني محلي يسمى باللامركزية والذي يتمثل في الجماعات الاقليمية ويتجلى بشكل واضح وفق ما هو منصوص ومكرس في نصوصها الدستورية [1] فمبدأ اللامركزية يتجسد بتوزيع الوظائف بين الهيئات المركزية والهيئات المحلية وكذا الاعتراف لها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مما يمكنها من القيام بالمهام المخولة لها قانونا في تسيير شؤونها في ذلك الاقليم . ولقد كرس المشرع الجزائري على أسلوب التنظيم الاداري اللامركزي في المادة 17 منه بقولها : " الجماعات المحلية للدولة هي الولاية والبلدية " ونص المادة 19 أيضا التي تنص على أنه : " يمثل المجلس المنتخب القاعدة اللامركزية ،ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العامة " [2] ، فان الغاية من هذا التنظيم الاداري تخفيف العبء عن الادارة المركزية وتقريب الادارة من المواطن وحرية صنع القرارات المحلية .

فالجماعات المحلية اليوم تعاني من مشكل انعدام تكافؤ بين الموارد والأعباء التي تتحملها لأداء المهام المكلة اليها ممّا يترتب عليه العديد من النقائص ومنها عدم فعّالية تسيير بعض المرافق العمومية ، اضافة الى الديون المتراكمة مما يترتب عنه تأخر في انجاز بعض المشاريع[3] . ومن خلال استقراء المواد 169 من القانون 11\10 المتعلق بالبلدية والمادة 152 من القانون 12\07 المتعلق بالولاية نجد أن هذه الاستقلالية مكرسة في نصوصها لكن هذه الاستقلالية غير مجسدة فعليا ، حيث نجد هناك مفارقات فمثلا الضريبة التي تعد أهم مصدر تمويل للجماعات المحلية تستفيد منها بنسب ضعيفة وأحيانا بصفة معدومة اضافة الى برامج

[1] حرير أحمد، الاستقلالية المالية للجماعات الاقليمية في التشريع الجزائري ، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962 ص1 .

[2] المادة 17 ، 19 من الدستور الجزائري الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 420-20 المؤرخ في 15 جمادى الاولى 1442 الموافق ل30 ديسمبر 2020 ج ر العدد 82 .

[3] عمار علواني ، الاستقلال المالي بين الجماعات المحلية بين الاصلاح وتحديات المرحلة ، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 10 العدد 1 جوان 2020 جامعة فرحات عباس ص 43 .

التجهيز والاستثمار التي تستحوذ على أكبر العمليات المنجزة وما ينتج عن التمويل المركزي من تقييد للجماعات المحلية لاتخاذ القرار وتخطيط التنمية المحلية وتحقيق التنمية المستدامة[1]. فموضوع الاستقلالية المالية للجماعات المحلية يحتوي على قدر من الأهمية البالغة ويعد من المواضيع ذات الصلة بالتنظيم الاداري ،وبالتالي عدم وضوح فكرة الاستقلالية المالية للجماعات المحلية المعترف بها من طرف المشرع الجزائري ولا نجد لها في الواقع أي كيان لتحقيق الأهداف وتحقيق التنمية المحلية. ومن الدوافع التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع هو الرغبة في معرفة مدى تجسيد المشرع الجزائري للاستقلالية المالية للجماعات المحلية والبحث عن آليات وحلول لتدعيم الاستقلال المالي في هذه الدراسة ، بحيث تكمن أهمية الدراسة في معرفة أسس ومبررات الاستقلالية المالية وعلاقة السلطة المركزية بالجماعات المحلية من الناحية المالية ، وتهدف أهمية هذه الدراسة الى ابراز حجم المداخيل الجبائية للجماعات المحلية والى دراسة ميزانيتها ومراحل اعدادها ، ومن جهة أخرى البحث عن آليات وحلول لتطوير ذاتية الجماعات المحلية لتحقيق استقلالية فعالة وناجعة تمكنها من تلبية حاجات المواطنين ، وقد حظي هذا الموضوع دراسته من طرف الباحثين والدارسين لمختلف القوانين ن ومن الصعوبات التي واجهتنا في الدراسة قلة الكتب المتخصصة التي تتناول موضوع الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ، مما سبق نطرح الاشكالية التالية : مامدى تجسيد المشرع الجزائري للاستقلالية المالية والفعلية للجماعات المحلية في ظلّ التبعية المالية للسلطة المركزية ومحدودية الموارد الذاتية لها ؟ وتتفرع عن هذه الاشكالية أسئلة فرعية تتمحور حول الدراسة ممثلة في ما هو مفهوم الاستقلالية المالية ؟ وماهي مراحل اعداد ميزانية الجماعات المحلية ؟ وماهي آليات تدعيم الاستقلال المالي للجماعات المحلية في الجزائر ؟ وقد تم في دراستنا الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق الى التعريف والخصائص ، وكذا المنهج

[1] قديد ياقوت ، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ، "دراسة حالة ثلاث بلديات" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة ، جامعة أبي بكر الصديق كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية 2010\2011 ص ب – ج .

التحليلي في تحليل مضمون القوانين التي تناولت موضوع الدراسة في جزئيات متعددة ، وقد تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين الفصل الأول ماهية الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ، أما الفصل الثاني آليات تدعيم الاستقلال المالي للجماعات المحلية .

الفصل الأول: ماهية الاستقلالية المالية للجماعات المحلية

الفصل الأول : ماهية الاستقلالية المالية للجماعات المحلية

تعد الاستقلالية المالية للجماعات المحلية الركيزة الاساسية ، اذ تعد صورة من صور تجسيد اللامركزية الادارية في الجزائر عن طريق اشراك جميع المواطنين في تسيرها عن طريق أسلوب انتخاب هيئتها، سيتم التطرق في هدا الفصل الى ماهية الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، تم تقسيمه الى مبحثين المبحث الاول الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر، اما المبحث الثاني مفهوم ميزانية الجماعات المحلية

المبحث الاول: الاستقلالية المالية للجماعات المحلية

ان استقلالية الجماعات المحلية في الجزائر يعتبر من أسس قيام نظام اللامركزية الادارية ويعد ركن أساسي و هذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث بتقسيمه الى مطلبين المطلب الاول الاطار المفاهيم للاستقلالية المالية والمطلب الثاني حول مصادر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم الاستقلالية المالية للجماعات المحلية

ان الاستقلالية المالية للهيئات المحلية يكمن في الاعتراف لها بالشخصية المعنوية والاختصاصات التي تقوم بها في اطار نظام اللامركزية وقدرتها على تحصيل إيراداتها وتلبية حاجيات الساكنة المحلية دون تبعيتها للسلطة المركزية الامر الذي يؤدي الى تجسيد مبادئ الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة هذا من جهة ومن جهة أخرى قدرتها على تغطية نفقاتها الاساسية مما يعزز استقلاليتها الفعلية ، هذا ما تم التطرق اليه في هذين الفرعين الفرع الاول : وهو مفهوم الاستقلالية المالية للجماعات المحلية، اما الفرع الثاني اسس ومبررات الاستقلالية المالية للجماعات المحلية

الفرع الاول: تعريف الاستقلالية المالية للجماعات المحلية

تعد الاستقلالية المالية عنصرا أساسيا لتحقيق استقلالية المحلية ، فبدونها لا يمكن الحديث عن حرية التصرف في الشؤون المحلية بالنسبة للجماعات الاقليمية فالصلاحيات تجسد ميدانيا بوجود موارد مالية كافية. [1]

أولا : المقصود بالاستقلالية المالية للجماعات المحلية

يعتبر مصطلح لفظة الاستقلالية" **autonomie**" هو مصطلح أصله يونانيautonomos وفي اللغة العربية فان الاستقلالية تعتبر مشتقة من الفعل استقل ، ويقال استقل الشيء اي انفرد

[1] برازة وهيبة، استقلالية الجماعات المحلية في النظام القانوني الجزائري ، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون جامعة مولود معمري –تيزي وزو– كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة 2017 ص 131 .

به ولم يشرك فيه أحد سواه[1]، والاستقلالية في مفهومها العام تتمثل في الوسائل المادية التي توضع تحت تصرف الجماعات المحلية وهناك من يراها حجر الزاوية التي تقوم عليه اللامركزية وعليه يمكن اعتبار ان الاستقلالية تعني ان للجماعات المحلية موارد خاصة بها وهي التي تتحكم في مصادرها وكيفية جمعها كما تتمتع بحرية تامة في استعمال هذه الموارد وتخصيصها[2]، ويعني الاستقلال المالي ايضا عدم تبعيتها لأي سلطة اخرى تعلوها. وتعرف الاستقلالية اصطلاحا بأنها: " تمتع الهيئات المحلية بسلطة تقريرية تمكنها من اصدار القرارات بما يعود على النفع بالشخص المعنوي الذي تكون ارادته مستقلة في ذلك عن الادارة المركزية وسلطة التقرير الذي تباشره الهيئة اللامركزية في مجال اختصاصاتها بمحض ارادتها دون ان يحق للسلطة المركزية ان تتولى بنفسها هذه الاختصاصات "، وتعرف أيضا على أنها: "حق اصدار القرارات ادارية نافذة في حدود معينة دون ان تخضع في ذلك الى اوامر السلطة المركزية وتوجيهاتها. وعليه يترتب على استقلال الهيئة المحلية مجموعة من المظاهر حيث تبرز حرية المبادرة ولا تتدخل السلطات المركزية الا في الحالات المبينة في القانون كما يجب الا يكون للسلطة المركزية حق في تعديل القرارات الجماعات المحلية ولأتسأل عن اعمالها حتى وان كانت خاضعة للسلطة الوصية[3]"

ثانيا: المقصود بالاستقلالية المالية للجماعات المحلية في قانوني البلدية و الولاية

أ-تعريف الاستقلالية المالية في قانون البلدية 11\10 :

لقد اكدّ المشرع الجزائري على الاستقلالية المالية للبلدية ونص على دعم هذه الاخيرة من خلال:

الزام البلدية بالتأكد من توافر الموارد المالية اللازمة والضرورية للتكفل بالمصالح المحلية ، وهو أكدّته المادة 4 من القانون في فقرتها الاولى بنصها : " **يجب على البلدية ان تتأكد من توافر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخوّلة لها قانونا في كل ميدان** "

[1] حرير أحمد ، الاستقلالية المحلية والمالية للجماعات المحلية في التشريع الجزائر، المرجع السابق ص 75 .

[2] قديد ياقوت الاستقلالية المالية للجماعات المحلية دراسة حالة ثلاث بلديات ،المرجع السابق ،ص75 .

[3] ياسمين لغواطي، الاستقلالية المحلية كاليه لتنمية الجماعات المحلية في الجزائر دراسة ميدانية لبلديتي قرواو والصومعة بولاية البليدة 2018 _2019 جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية2019-2020ص32

ضرورة توافر الموارد المالية اللازمة للتكفل بهذه المهمة الجديدة وهذا مانصت عليه المادة 4 في فقرتها الثانية بقولها : " **يرافق كل مهمة جديدة يعهد اليها بالبلدية او تحول لها من قبل الدولة ، التوفير المتلازم للموارد المالية الضرورية للتكفل بهذه المهمة بصفة دائمة** "[1]

ويتبين لنا من خلال هذه ان المشرع الجزائري قام بتدعيم الاستقلالية المالية للبلدية ، وهو ما يؤثر ايجابا على الاستقلالية المحلية كون أن الاختصاصات لا تجسد الا بتوفر الموارد المالية الضرورية ، وقام من جهة أخرى على سحب صلاحية اعداد الميزانية من رئيس المجلس الشعبي البلدي ومنحها للأمين العام للبلدية وهو ما أكدّته المادة 180 من قانون البلدية السالف الذكر.[2]

ب-تعريف الاستقلالية المالية في قانون الولاية 07\12 :

لقد أكدت المادة الاولى من القانون 07\12 صراحة على الاستقلالية المالية للولاية ، بقولها : " **الولاية هي الجماعة الاقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمّة المالية المستقلة**" ولقد أتت بنفس الاضافات التي نص عليها قانون البلدية لتدعيم الاستقلالية المالية وذلك في نص المادة 3 التي تنص على :" **تتوفر الولاية بصفتها الجماعة الاقليمية اللامركزية على ميزانية خاصة بها لتمويل الاعمال والرامج المصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي** ....." في حين أضافت المادة 5 من نفس القانون بقولها : " **تخصص الدولة للولاية بصفتها الجماعة الاقليمية ، الموارد المخصصة لتغطية الاعباء والصلاحيات المخوّلة لها بموجب القانون وفي اطار القانون :**

- **يرافق كل مهمة تحول من الدولة الى الولاية توفير الموارد المالية الضرورية للتكفل بها بصفة دائمة**
- **يجب أن يعوض كل تخفيض في الموارد الجبائية للولاية ناجم عن اجراء تتخذه الدولة ويتضمن اعفاء حبائيا أو تخفيضا في نسب الضريبة أو الغائها بمورد يساوي على الاقل مبلغ الفرق عند التحصيل "**

[1] المادة 4 من القانون 11\10 المتعلق بالبلدية المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية ج ر العدد 37.

[2] برازة وهيبة، استقلالية الجماعات المحلية في القانون الجزائري ، المرجع السابق ،ص 143-144.

- تجدر الاشارة في الأخير أن المشرع الجزائري أبقى على صلاحية اعداد الميزانية بيد الوالي وهو ما نصت عليه المادة 161 وبهذا قد يكون أكد على تهميشه للمنتخب في اعداد الميزانية[1]

الفرع الثاني: أسس الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر

تقوم الاستقلالية المالية على مجموعة من الاسس والاليات لقيام الاستقلالية محلية :

1. يوكل تسيير شؤون الجماعات المحلية المنتخبة عن طريق اقتراع مباشر
2. الاعتراف بان ثمة مصالح اقليمية من الافضل أن يترك أمر الاشراف عليها ومباشرتها لمن يهمهم الامر حتى تتفرغ الحكومة للمصالح التي تهم الدولة والتي تخلق مشكلة في تمويلها
3. تمتع المجالس المحلية بدرجة من الاستقلالية الذي يجب ان لا يصل الى حدود الاستقلال المطلق عن السلطة المركزية هذا من جهة ومن جهة اخرى فانه لابد من ملاحظة ان طبيعة ودرجة العلاقة المركزية المحلية يجب ان لا تكون علاقة رقابية شديدة بالقدر الذي يجرد المجالس المحلية من استقلاليتها الذي يعتبر من اهم دعامات وجودها.
4. حرية تسيير الشؤون المحلية الموكلة للمجالس المحلية ويجب ان تكون مرتبطة بالإمكانيات المتوفرة لديها[2]

الفرع الثالث: مبررات الاستقلالية المالية للجماعات المحلية

تتشابه المبررات الاقتصادية والسياسية وكذا الاجتماعية لكل من الاستقلالية المالية مهما امتلكت السلطة المركزية من علماء ومفكرين فحسب البروفيسور henry tulkens فلن تتمكن من الالمام بتفاصيل شعب كبير فتطوير الاستقلالية المحلية يمكن الدفع بالديمقراطية على عدة مستويات :

- ❖ كتقريب المواطن من السلطة للتمكن من معرفة احتياجاته

[1] برازة وهيبة ،المرجع السابق ص 146 .

[2] ياقوت قديد ،المرجع السابق ،ص76 .

- ❖ توزيع المسؤوليات الادارية وتحميلها في بعض الاحيان للمنتخبين وكذا المكلفين بالضريبة
- ❖ تعمل اللامركزية على التعريف بالمحاسن والمزايا المحلية عن طريق الدفع بالمجتمع المحلي للاندماج مع الانشطة العامة وتعزيز الثقافة المحلية
- ❖ كان التقرير حول الاستقلالية المالية واللامركزية محور اهتمام عدد من المفكرين من بينهم Richard musgray1959 في كتابه "المالية العامة بين النظرية والتطبيق " حيث ذكر بعض الفوائد نذكر منها:
- ❖ تساعد على التكيف حسب الظروف المحلية لإنتاج الخدمات والمعدات
- ❖ تفيد من التقليل تكلفة الحصول على المعلومات (معرفة الاحتياجات و شروط اتساعها)
- ❖ الحرص على التسيير بفعالية بتوضيح المسؤوليات للمواطنين والمكلفين بالضريبة وتمكينهم من معرفة مستوى النفقات من اجل فهم واضح لتكلفة الخدمات وبالتالي زيادة الشفافية .[1]

المطلب الثاني: مصادر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

يعد تمويل الجماعات المحلية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليه الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر في بناء نظام اللامركزية وقد كرسها التعديل الدستوري الاخير لسنة 2020 بحيث تعكس استقلاليتها القدرة على تلبية حاجات المواطنين ودفع عجلة التنمية في المشاريع الاقتصادية وقد قسمنا هذا المطلب الى فرعين: الفرع الاول تناولنا فيه مصادر التمويل الداخلية والفرع الثاني مصادر التمويل الخارجية للجماعات المحلية في الجزائر

الفرع الاول: مصادر داخلية للجماعات المحلية : تمثل المصادر الداخلية للجماعات المحلية ايرادات ذاتية ومالية تنتجها بممتلكاتها المحلية لتمويل الجباية المحلية مما يمنحها قدرا من الاستقلالية المالية ، وتعد هذه المصادر اساسية لتمويل التنمية المحلية وتتمثل هذه المصادر الداخلية فيما يلي :

المصادر الجبائية : تعتبر الايرادات الجبائية اهم مورد مالي للجماعات المحلية بحيث تمثل ميزة اساسية بين مالية الدولة والمالية المحلية .

[1] ياقوت قديد ، المرجع نفسه ص76 -77 .

الرسم العقاري : هو عبارة عن ضريبة سنوية تدفع مباشرة لصالح البلدية والعقار سواء كان مبني او غير مبني الموجودة على اساس القيمة الإيجارية مثل: المنشآت التجارية الموجودة في محيط المطارات والموانئ وهذا الرسم يحدد حسب المتر المربع ويعفى من الرسم العقاري مثل العقارات التابعة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاصة بالمنفعة العمومية والاملاك الوقفية [1]

رسم التطهير: نصت المادة 94 من قانون المالية لسنة 2026 على أن رسم السكن هو رسم سنوي، بحيث يحدد مبلغ الرسم السنوي على السكن كما يأتي :

- ✓ 400 دج و 1600دج ، على التوالي بالنسبة للمحلات ذات الاستعمال السكني والمهني الواقعة في جميع البلديات باستثناء تلك المذكورة في النقطة 2 أدناه .
- ✓ 800 دج و3200دج على التوالي بالنسبة للمحلات ذات الاستعمال السكني والمهني الواقعة في البلديات مقر الدائرة ، وكذا مجموع بلديات ولايات الجزائر عنابة وقسنطينة ووهران ، ويخصص 50% لفائدة الولايات وان ناتج هذا الرسم يخصص للولايات لتخصيص خاص حصريا لإعادة الاعتبار للحظيرة العقارية لبلديات الولاية .[2]

الرسم الصحي على اللحوم(الرسم على الذبح):

هو عبارة عن رسم مباشر يحصل كليا لفائدة البلديات التي تقع فيها مذابح ويكون دفع هذه الضريبة من طرف مالك الحيوان واللحوم المستوردة حسب تع[3]ريفه قدرب:10 دينار جزائري للكلغ الواحد يخصص منها 85 بالمائة لفائدة البلديات والباقي للصندوق المشترك .

رسم الاقامة: أدرج هذا الرسم بحكم قانون المالية 1988 المادة 59 لصالح البلديات بحيث يمكن للبلديات عن طريق المداولة التصويت على رسم الاقامة الواجب تحصيله لتمويل ميزانيتها

---

[1] شهيرة سبوعي ، زهيرة مناعي الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في الحقوق تخصص قانون اداري جامعة الشهيد حمة لخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الدراسية 2023|2024 ص41 .

[2] المادة 94 من القانون 25\17 المؤرخ في 23 جمادى الثانية 1447 الموافق ل14 ديسمبر 2025 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2026 .

[3] لجناف عبد الرزاق دور الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ص131

طبقا للأحكام المتعلقة بالبلديات ويؤسس تعريف هذا الرسم على الشخص وعلى اليوم الواحد من الاقامة لا يمكن ان تقل عن 50 دينار على الشخص وعلى اليوم الواحد ولاتفوق ستين دينار ولا تتجاوز 10 دينار الا انه بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات 3 نجوم واكثر تحدد تعريفة الرسم على الاقامة على الشخص وعلى اليوم الواحد من الاقامة على النحو التالي 200 دينار للفنادق ذات 3 نجوم و400 دينار جزائري ذات 4 نجوم و600 دينار جزائري للفنادق ذات 5 نجوم [1]

الرسم على النشاط المهني: يفرض هذا الرسم على ارقام الاعمال الذي يحققه المكلفون بالضريبة ويعد اول مصدر جبائي للبلدية والولاية يعتمد في حسابه على ايرادات الاشخاص والمؤسسات التي لها نشاط صناعي تجاري خدماتي فلاحي حرفي ويعد هذا الرسم من مصادر تمويل الداخلية للجماعات المحلية [2]

وتستفيد منه البلدية بنسبة66 بالمائة وقد نصت عليه المواد من 217 الى 240 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة ، وأن المقاولات الكبرى تدفع الرسم لدى مديريات كبريات المؤسسات ويتم تحويل الحصة الخاصة بالبلديات ، حيث تعتبر ان هذه المواد ملغاة بموجب ما جاء في المادة 14من قانون المالية لسنة 2024 حيث ان الهدف من الغائه هو تدبير جبائي له تأثير في تحسين مناخ الاعمال من خلال تخفيف العبء الضريبي. [3]

الضريبة الجزافية الواحدة : تؤسس هذه الضريبة لفائدة التجار النشطاء في البيع والشراء بحيث يقوم بدفعه الاشخاص الطبيعيين والمعنويين والمؤسسات الاجنبية المستقرة بالجزائر ويحصل هذا الرسم بتطبيق المعدلات على مجموع المدفوعات السنوية الخاصة بالضريبة وتقسم هذه الضريبة على كل من الولاية والبلدية والصندوق المشترك للجماعات المحلية[4]

---

[1] حمدي معمر اصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية –بالإشارة الى حالة ميزانية البلديات– مجلة الاقتصاد والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الشلف الجزائر السنة2018 ص88 .

[2] عمار علواني الاستقلال المالي للجماعات المحلية بين الاصلاح وتحديات المرحلة المرجع السابق ص 54 .

[3] السعيد زنات ، فاطمة عوينة من منظور الجباية المحلية في النظام الجبائي الجزائري ، مجلة الدراسات الاقتصادية – مجلة الاقتصاد والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المجلد 4 العدد 2 السنة المعاصرة المجلد9 العدد 1 السنة 2024 ص 314 .

[4] بري دلال الاستقلال المالي للبلدية مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي في الحقوق تخصص قانون اداري جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية ، السنة الدراسية 2013\2014 ص30.

المصادر الغير الجبائية: *تتوفر* للجماعات المحلية أملاكا عقارية ومنقولة تسهم في دعم ايراداتها سواء عن طريق البيع والتأجير او الاستغلال، بحيث تشمل هذه الممتلكات كالأسواق المعارض الحظائر اضافة الى ممتلكات منقولة تشمل الحافلات والسيارات وتصنف هذه الموارد الى ما يلي:

اولا–مداخيل الاملاك العمومية: معناه أن كل ما تملكه الجماعات المحلية من عقارات ومنقولات بحيث تتنوع هذه الايرادات من :

1. **ايجار وبيع العقارات** : اذا كانت العقارات مخصصة للاستعمال التجاري يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعداد دفتر الشروط يتضمن كل تفاصيل الانجاز وغيرها اما بالنسبة للعقارات ذات الاستعمال السكني فيتم التصرف فيها عن طريق اجراء التراضي
2. حقوق الوقف واستغلال الطريق: مثل اماكن ركن السيارات او تأجير الاراضي المخصصة للأسواق
3. حقوق الطريق: ويكون عند استغلال شخص طبيعي او معنوي لمساحة من الطريق العمومي لفترة محددة بعد الحصول على ترخيص كاستخدام الرصيف او الطريق لوضع معدات البناء اضافة انه يمكن للجماعات المحلية الاستفادة من بعض الايرادات المتحصل عليها من بيع المحاصيل الزراعية والتي تخضع الى اجراء المزايدة

- **ايرادات استغلال** : وتشمل العوائد المالية من مختلف الخدمات التي تقدمها البلدية لمواطنيها مقابل مبالغ رمزية وذللك عن طريق اشراكهم في تسير المرفق العام
- **الناتج المالي** :

حيث يتضمن صنفين من الايرادات المداخيل المتحصل عليها من استثمار اموال البلدية وكذا فوائد الديون والقروض وايرادات الخدمات ذات الطابع التجاري والصناعي والتي تكون عن طريق عقود الامتياز او عن طريق محاسبة ذاتية مستقلة [1]

الفرع الثاني: المصادر الخارجية لتمويل الجماعات المحلية في الجزائر

تعتبر مصادر الخارجية للتمويل ركيزة اساسية لدعم ميزانيات الجماعات المحلية خاصة في ظل عجز الموارد الذاتية او الداخلية عن تغطية الاحتياجات ولا الى تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات

[1] مدات جمال قرينات اسماعيل ، مجلة الادارة للتنمية والبحوث والدراسات جامعة البويرة 2025 العدد 02 ص564 –565

اللازمة للسكان فان ذلك يستدعي البحث عن مصادر اخرى لتمويل الجماعات المحلية ومن اهمها:

الاعانات المالية المقدمة من طرف الدولة: تعد الاعانات التي تقدمها الدولة للجماعات المحلية من اهم الموارد وتكون في حالة عدم كفاية مواردها بحيث تهدف هذه الاعانات الى اعادة التوازن المالي للجماعات المحلية المقدمة من طرف صندوق الضمان والتضامن بين الجماعات المحلية ومخططات البلدية للتنمية

وقد حدد المشرع الجزائري في قانون البلدية الحالات التي تلجا اليها الجماعات المحلية الى طلب الاعانة طبقا لنص المادة 172 من قانون البلدية بحيث تشمل الحالات ما يلي :

- عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلاحيتها كما هي محددة في القانون التبعات المرتبطة بالتكفل بحالات القوة القاهرة ولاسيما منها الكوارث الطبيعية او النكبات كما هي محددة في القانون
- عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الاجبارية
- اهداف المستوى المطلوب فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات المخولة له قانونا
- نقص القيمة للإيرادات الجبائية في البلدية في اطار تشجيع الاستثمار المنصوص عليه في قانون المالية
- توجه الاعانات الممنوحة للبلدية من الدولة الى الغرض الذي منحت له [1]

الاعانات الحكومية :تساهم الميزانية العامة من خلال دعم الجماعات المحلية نظرا لقلة مواردها المالية الذاتية الى موارد اخرى خارجية تأتي في قسمها الاكبر

وغالبا ما تقدم الادارات اللامركزية المعونات للأسباب التالية :

- تقديم مساعدة اضافية للوحدات المحلية ذات المورد الضعيفة بشكل خاص
- رفع مستوى اداء الخدمات والنهوض بها
- المشاركة في تكاليف الخدمات التي تشترك فيها كل من الادارة المركزية والادارات المحلية
- تقديم المساعدات للهيئات عند تعرضها للظروف الاستثنائية

[1] المادة 172 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية المرجع السابق.

- التخفيف عن العبء الضريبي عن كاهل السكان
- معالجة الازمات الاقتصادية في اوقات الكساد لتتمكن الهيئات المحلية من التوسع في الانفاق مما يساعد في دعم سياسة الانفاق الاقتصادي [1]
- **صندوق الضمان والتضامن بين الجماعات المحلية:** حسب نص المادة الثانية والثالثة من المرسوم 14-116 يعرف صندوق الضمان والتضامن بين الجماعات المحلية بانه" مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالداخلية"[2]

ويتولى الصندوق مهمة التسيير صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية يكلف الصندوق بإرساء التضامن ما بين الجماعات المحلية من خلال تعبئة الموارد المالية وتوزيعها كما يكلف بضمان الموارد التي سجلت نقص القيمة الجبائية مقارنة مع مبلغ تقديراتها

ومن اهم مهام الصندوق في هذا الاطار:

- توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية
- توزيع تخصيص اجمالي للتسيير فيما بين الجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الاجبارية ذات الاولوية
- تقديم مساهمات مؤقتة او نهائية لإنجاز المشاريع استثمارية
- الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية
- تشجيع اعمال الاعلام وتبادل الخبرات واللقاءات لترقية الجماعات المحلية عن طريق تنظيم المعارض والايام الدراسية .

القروض والهبات لفائدة الجماعات المحلية:

القروض: تعد القروض آلية تلجا اليها الجماعات لتمويل مشاريعها بحيث تعرف القروض على أنها :" ذلك المبلغ من المال الذي تحصل عليه الدولة من الافراد او المصارف او غيرها من المؤسسات المالية المحلية او الدولية مع التعهد برد المبلغ المقترض والفوائد المترتبة عليه في

[1] ياسمين لغواطي مرجع سابق ص44-45

[2] المادة2،3 من ا لمرسوم التنفيذي 14-116 المؤرخ في 22 جمادى الاولى 1435 الموافق ل24 مارس 2014ج ر العدد 19 المتضمن انشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية المحدد لمهامه وتنظيمه وسيره ص 36 .

تاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد " وكما يعرف القرض ايضا على انه : " مبلغ من المال تستدينه الدولة من المقترضين لفترة محددة او غير محددة تستعين بحصيلة في تغطية بعض انواع النفقات العامة ، فهو دينا مستحقا تتعهد به الدولة برد اصله في تاريخ الاستحقاق ودفع فوائده خلال مدة القرض[1]

وبالتالي فالقروض تلجا اليها الجماعات المحلية لتمويل مشاريعها المحلية وتحقيق التنمية المحلية.

الهبات والوصايا: تعد الهبات والوصايا موردا لتمويل الجماعات المحلية ، وقد اعتبرها المشرع الجزائري الهبات والوصايا من موارد الميزانية المحلية حيث انه وبالرجوع الى نص المادة 57 من القانون 10\11 المتعلق بالبلدية بقولها : " لا تنفذ الابعد المصادقة عليها من الوالي المداولات المتضمن ما يأتي : ..... قبول الهبات والوصايا الاجنبية ..." وهذا يعني ان الهبات والوصايا لا تقبل الا بعد الموافقة من الجهات الوصية الوالي بالنسبة للبلدية ، ووزير الداخلية بالنسبة للولاية حسب المادة 55 من القانون 12|07 المتعلق بالولاية بقولها : " لا تنفذ الا بعد مصادقة الوزير المكلف بالداخلية عليها في اجل اقصاه شهرين المتضمنة ما يأتي: الميزانيات والحسابات التنازل عن العقار او اقتنائه او تبادله ، اتفاقية التوأمة ، الهبات والوصايا الاجنبية " . [2]

المبحث الثاني: ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر

تعد ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر وثيقة قانونية ومالية تتضمن الترخيص السنوي بالإيرادات والنفقات الخاصة بالجماعات المحلية باعتبارها تتمتع بالاستقلال المالي في اطار مبدا اللامركزية وتخضع هذه الميزانية للمصادقة والرقابة الادارية المسبقة ضمانا للحفاظ على المال العام وتحقيقا لمتطلبات المصلحة العامة والتنمية المحلية وقد قسمنا هذا المبحث الى مطلبين المطلب الاول تناولنا فيه مفهوم الميزانية اما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه مراحل اعداد الميزانية والمصادقة عليها .

[1] سمير يحياوي، خديجة حمادي تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية ، المجلد 3 العدد 1 جامعة البويرة الجزائر في جوان السنة 2023 ص69 .

[2] لامية حمامدة ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية العدد2 جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة في ديسمبر السنة 2017 ص245_246 .

المطلب الاول: مفهوم ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر

لميزانية الجماعات المحلية طرق واليات قانونية لإعدادها ولضمان الحفاظ على التوازن المالي والاقتصادي

فتمثل ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر مجموعة من الايرادات والنفقات النهائية للدولة والمحددة سنويا وفق الاحكام التشريعية المعمول بها , هذا ما سنتناوله من خلال الفرع الاول من تعريف الميزانية وبيان اهم مبادئها وخصائصها

الفرع الاول: تعريف ميزانية الجماعات المحلية

- **تعريف الميزانية المحلية:** لقد وردت عدة تعاريف للميزانية في قانوني البلدية والولاية

بحيث عرفته المادة 176 من القانون 10\11 المتعلق بالبلدية على انه " عبارة عن جدول تقديرات للإيرادات والنفقات السنوية للبلدية وهي عقد ترخيص وادارة يسمح بسير المصالح البلدية وتنفيذ برنامجها للتجهيز والاستثمار" [1]

وعرفته المادة 157 من قانون 12|07 على أنها " هي عبارة عن جذول التقديرات الخاصة بنفقاتها وايراداتها السنوية تمكن من السير الحسن للمصالح العمومية"[2]

ونستنتج من التعريف ان ميزانية الجماعات المحلية تكون في وثيقة تقديرية سنوية للإيرادات والنفقات تتكون من قسم التجهيز والتسيير تهدف الى تمويل الجماعات المحلية .

الفرع الثاني: مبادئ ميزانية الجماعات المحلية

تقوم ميزانية الجماعات المحلية على مجموعة من المبادئ التي ضمانا لحسن سير المال العام اذ يخضع سيرها الى مراحل وتنظيمات محكمة هدفها ضمان مبدأ الشفافية وحسن استخدام الأموال العامة في التنمية المحلية ،سيتم التطرق اليها فيما يلي:

- **مبدأ السنوية** : يقصد بمبدأ السنوية ان السنة المالية تبدأ في أول جانفي وتنتهي في اليوم الواحد والثلاثين ديسمبر من نفس السنة بحيث يقوم هذا المبدأ على قاعدتين هما : التصويت على الميزانية المحلية سنويا ويتم تنفيذها في السنة الا انه وفي الواقع فان

[1] المادة 176 من القانون 11|10 المرجع السابق .

[2] المادة 176 من القانون 12\07 المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1433 هجري الموافق ل29 فبراير 2012 المتضمن قانون الولاية .

الدورة المالية تعرف تعديلات اي خروج على مبدا السنوية تبرر عادة بضرورة ضمان المواصلة في التسيير المالي للجماعات المحلية فالجماعات المحلية تشمل سنتها المالية السنة المدنية والفترة التكميلية تصل الى 31 مارس من السنة الموالية فطبقا لأحكام المادة 187 من قانون البلدية والمادة 149 من قانون الولاية يمتد تنفيذ الميزانية المحلية الى غاية 15 مارس من السنة الموالية فيما يتعلق بتصفية النفقات والامر بدفعها والى غاية 31 مارس فيما يخص تصفية الإيرادات وتحصيلها كذا دفع النفقات

- **مبدأ الوحدة:** اظهار كافة الإيرادات والنفقات المتوقعة خلال سنة في وثيقة من اجل اعطاء الهيئة رؤية شاملة حول المركز المالي للجماعات المحلية
- **مبدأ الشمولية:** ادراج كافة الايرادات والنفقات دون اجراء اي مقاصة او تخصيص بينهما ويشمل مبدا الشمولية على قاعدتين هما :
- قاعدة الناتج الخام اي ان الايرادات والنفقات تسجل بمبلغها الخام
- قاعدة عدم التخصيص :اي أن مجموع الايرادات تخصص لتغطية مجموع النفقات (عدم تخصيص النفقات)
- **مبدأ القبلية:** الميزانية الجماعات المحلية عبارة عن وثيقة تقديرية ترخيصيه يستوجب المصادقة عليها قبل 1 جانفي لكونها ذات طابع تنبؤي
- **مبدأ التوازن الموازني:** هنا يتم التصويت على الميزانية وهي في حالة التوازن ويمثل توازن الميزانية السنوية في ظاهرة تعادل النفقات الجماعات المحلية مع مواردها [1]

الفرع الثالث: خصائص ميزانية الجماعات المحلية

تشمل ميزانية الجماعات المحلية مجموعة من الخصائص سنتطرق اليها في هذا الفرع

- **الميزانية هي عمل علني** : يمكن لجميع المساهمين الاطلاع على مدى استعمال المداخيل الجبائية من قبل الجماعات المحلية قصد تحقيق المنفعة العامة ولا يمكن للمواطن التصويت على الميزانية او المصادقة عليها.

[1] نعيجة فهيم مجلة ابحاث اقتصادية وادارية السنة 2020 المجلد 14 العدد 1 ص 209 -208 .

- **الميزانية هي عمل تقديري:** معناه أن الميزانية هي عمل تقدير للنفقات والايرادات المتواجدة خلال سنة معينة حيث تقوم الجماعات المحلية بتحديد المشاريع المراد تحقيقها وبالتالي هذا العمل يحدد النفقات المتوقعة بالتفصيل
- **الميزانية عمل ترخيصي** : لا يمكن التصرف في ميزانية الجماعات المحلية الا يبعد الموافقة عليها ولا يمكن الخروج عن الجدول المخصص لها فالميزانية هي عمل ترخيص يسمح بسير المصالح المحلية
- **الميزانية هي عمل دوري** : ميزانية واحدة تعد بشكل دوري كل سنة مالية سواء تعلق الامر بالبلدية او الولاية بحيث تمتد من 1 جانفي الى غاية 31 ديسمبر وهذا ما نستنتجه من خلال التعريف الوارد بالمادتين 176 و157 من قانوني الولاية والبلدية
- **الميزانية ذو طابع اداري:** فهي ذو طابع اداري صادر من الهيئة المحلية من اجل المحافظة بالسير الحسن للصالح العام [1]

ثانيا: أشكال ميزانية الجماعات المحلية

تتشكل ميزانية الجماعات المحلية من ثلاث وثائق نص عليها قانوني البلدية والولاية من ميزانية اولية والميزانية الاضافية والحساب الاداري .

- **الميزانية الاولية:** تعد وثيقة أساسية لكا النفقات والايرادات السنوية الخاصة بالجماعة المحلية التي يتم تقديرها بناء على المعطيات المحققة في السنة او السنوات السابقة ويتم التصويت على هذه الميزانية قبل 31 اكتوبر من السنة التي تسبق تنفيذها طبق للمادة 181 من قانون البلدية والمادة 165 من قانون الولاية.[2]
- **الميزانية الاضافية** : تكون بعض مضي الاشهر الاولى من السنة فان الاحتياجات سترد بوضوح الشيء الذي يؤدي بالجماعات المحلية الى المصادقة على الميزانية الاضافية

[1] عبد المطلب بيصار، دور أعوان المحاسبة العمومية في فعالية تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية دراسة تحليلية لتنفيذ ميزانية البلدية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية المجلد 12 العدد1 جامعة محمد بوضياف المسيلة السنة 2021 ص155 .

[1] مكي احمد، مطبوعة بيداغوجية في مادة المالية المحلية ،محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر في العلوم السياسية تخصص ادارة محلية ، جامعة الجزائر 3 كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية السنة الجامعية 2023\2024 ص 62 .

، حيث يقصد بها تصحيح الميزانية الاولية او النقصان في كل الايرادات والنفقات وتعد كآخر أجل في شهر جوان من السنة التي تطبق فيها والتصويت عليها يكون كم قبل السلطة الوصية قبل 15 جوان ، وتعرف ايضا على انها ميزانية تعديلية للميزانية الاولية ، وتحتوي على ارصدة وبواقي حيث أن لها ثلاث مهام تتمثل في :

- ضبط الميزانية الاولية للسنة الجارية.
- الارتباط بالنسبة للسنة المالية السابقة التي تترك للسنة الجارية عمليات لم تتم بعد او فائضا من الموارد أو عجز في الميزانية .
- برمجة العتاد.

➢ **الحساب الاداري** : حيث يعد بعد انتهاء السنة المالية ويكون من الضروري اعداد حصيلة العمليات التي انجزت بالفعل في السنة المالية من الحساب الاداري وتقفل وثيقة المحاسبة في شهر اكتوبر من السنة التي تلي السنة التي هي بصدد عرض ما أنجز بها ، فالحساب الاداري هو عبارة عن حوصلة مالية للسنة الماضية متأخرة بسنة ويعد في 31 مارس من السنة المعينة بالنسبة للسنة الماضية . [1]

المطلب الثاني : مراحل اعداد ميزانية الجماعات المحلية

يقصد بإعداد ميزانية الجماعات المحلية مجموعة من الاجراءات التي يمر بها مشروع الميزانية الى غاية ان تصبح قابلة للتنفيذ فهي تعد اداة تخطيط وتسيير مالي سنوية تهدف الى ضبط الايرادات والنفقات وتحتوي على قسمين قسم التجهيز وقسم التسيير لضمان المصالح الحاجات العامة ويخضع اعداد ميزانية الجماعات لاطار قانوني ينظم اعدادها ومراحل سيرها هذا ما سنتناوله في هذا المطلب .

[1] محمد لعرج، محمد المهدي بن السيمحون ، ميزانية الجماعات المحلية بين الاستقلالية والرقابة ، المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 5 العدد 1 جامعة احمد دراية أدرار السنة 2021 ص115 .

الفرع الاول : مرحلة الاعداد والتحضير لميزانية الجماعات المحلية

يمر اعداد ميزانية الجماعات المحلية بمجموعة من المراحل بداية من اعدادها الى غاية تنفيذها والمصادقة عليها هدفها ضمان حسن سير المال العام ، وتكريس مبدأ الشفافية في اعداد ميزانية الجماعات المحلية .

يتولى اعداد مشروع ميزانية البلدية الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي طبقا لما نصت عليه المادة 180 من قانون البلدية 11\10 **ويتمثل اعداده في تقدير النفقات والايرادات التي تنفق خلال سنة وايضا كذلك تعتبر دراسة توقع للمستقبل في الايرادات او في النفقات وتكون بشرط متوازنة النفقات والايرادات**[1].

فميزانية البلدية يتم اعدادها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي ، ويساعده في ذلك اللجنة المالية للبلدية اذ أن اعدادها وتحضيرها يتطلب اعداد التقديرات التي هي متعلقة بالإيرادات والنفقات الصحيحة ويتم دراستها والمصادقة عليها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي ثم المصادقة عليها من قبل السلطة الوصية .[2]

أما ميزانية الولاية فيتولى إعداداها الوالي ويتولى تنفيذها وهذا ما أكدته المادة 160 من قانون الولاية 12\07 حيث نصت على أنه يتولى اعداد مشروع ميزانية الولاية وعرضه على رئيس المجلس الشعبي الولائي الذي يصوت ويصادق عليه وفق الشروط المنصوص عليها ويوافق عليه وزير المكلف بالداخلية[3]

فبالنسبة للولاية فيكون اعداد ميزانيتها من طرف الوالي ويساعده في ذلك اللجنة المالية الولائية وتعرض على المجلس الشعيب الولائي للمصادقة عليها ، وذلك بحضور جميع رؤساء المصالح المعنية ويتم الامضاء عليها في اطار تمهيدي وتكون في خمس نسخ حيث بعد ذلك ترسل الى وزارة الداخلية للمصادقة عليها ويتم الاحتفاظ بنسخة واحدة . [4]

[1] المادة 180 من القانون 11|10 المتعلق بالبلدية، المرجع السابق.

[2] قديد ياقوت، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ، المرجع السابق ص 123 .

[3] المادة 160 من القانون 12\07 المتعلق بالولاية، المرجع سابق.

[4] قديد ياقوت ، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ، المرجع السابق ص 123 .

الفرع الثاني: تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية

تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر يعد ركيزة اساسية لتجسيد مبدا اللامركزية بحيث تعد هذه من اهم المراحل الميزانية واكثرها اهمية وتنفيذ الميزانية يجمع ما بين جمع الايرادات وصرف النفقات لضمان حاجات المصلحة العامة ويخضع تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية لأحكام القانون المتعلق بقانون المحاسبة العمومي هذا ما يتم التطرق اليه في هذا الفرع :

الامر بالصرف: حيث عرفته المادة 4 من القانون 23|07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي بأنه: " كل شخص معين أو منتخب أو مكلف يخوّل بتنفيذ العمليات الميزانية والمالية والممتلكات للأشخاص المعنوية فالآمر بالصرف مهمته انجاز العمليات المتعلقة بتنفيذ العمليات الادارية سواء تعلق الامر بالإيرادات او لنفقات فهو المسؤول المكلف بالتسيير المالي لهيئة او مؤسسة عمومية ذات طابع ادري او مصلحة من مصالح الدولة

ومن مهام الامر بالصرف نصت عليه المادة 4 الفقرة الثانية من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية

- اثبات الحقوق والالتزامات
- تصفية الايرادات واصدار اوامر الايرادات المتعلقة بها
- ضمان الالتزام والتصفية والامر بالصرف او اصدار حوالات الدفع في حدود الاعتمادات المفتوحة او المفوضة باستثناء الاعتمادات التقييمية
- اصدار اوامر الحركة التي تمس الممتلكات والمواد الخاصة بالدولة والهيئات العمومية
- الحفاظ على الممتلكات الموضوعة تحت تصرفه
- كما يضمن الامر بالصرف برمجة الاعتمادات المالية وتوفيرها وتوزيعها [1]

فالآمر بالصرف في ميزانية البلدية هو رئيس المجلس الشعبي البلدي بحيث يقوم بما يلي :

- يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي الآمر بالصرف بالبلدية،و بهذه الصفة فهو يتولى كذلك تنفيذ الميزانية في شقيها الايرادات والنفقات، وبذلك فهو المسؤول ماليا وجنائيا على تنفيذ العمليات المالية المحلية . وذلك رغم عدم امتلاكه لأية صلاحية في مجال

[1] المادة 2 من القانون رقم 23 \12 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق ل21 يونيو لسنة 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي.

اعداد الميزانية ، في حين تذهب معظم الدول الى منح صلاحية اعداد الميزانية للآمر بالصرف بحكم اشرافه المباشرة على المصالح الادارية والمالية المحلية .[1]

أما بالنسبة للآمر بالصرف لميزانية الولاية فهو الوالي

حيث يعتبر الوالي الآمر بصرف الميزانية الولاية ، فهو صاحب القرار فيها ، وبذلك فهو من يقوم بالعمليات الخاصة بتنفيذ الميزانية ، من التزام التصفية وأمر بالدفع بالنسبة للنفقات واثبات التصفية وأمر بالتحصيل بالنسبة للايرادات ، غير أنه يمكن له تفويض توقيعه [2]

المحاسب العمومي: عرفته المادة15 من قانون المحاسبة العمومية بأنه :" كل عون عمومي معين او معتمد قانونا لقيام بالعمليات المذكورة في المادة 24 من هذا القانون بحيث يقوم ب بحراسة وحفظ الاموال والسندات والقيم والاغراض او المواد المكلف بها

ويقوم بتداول الاموال والسندات والقيم وحركة الحسابات الموجودات

مسك المحاسبة الميزانيات على اساس مبدا الحقوق والالتزامات المثبتة اعداد القوائم المالية وحساب التسيير وحفظ الوثائق الثبوتية والمستندات المحاسبية للعمليات المنفذة على المستوى المركز المحاسبي الذي يسيره" [3]

الفرع الثالث: إجراءات تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية

تعد مرحلة تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية من اهم المراحل وهذا من اجراء تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية من جانبها النظري الى جانبها الواقعي وتخضع الى مرحلتين مرحلة تنفيذ النفقات ومرحلة تنفيذ الايرادات وهذا ما سنتناوله في هذا الفرع :

تنفيذ النفقات الجماعات المحلية : تمر بمرحلتين وهما: المرحلة الادارية والمرحلة المحاسبية

المرحلة الادارية : في هذه المرحلة يكون النفقات من اختصاص الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي وتمر هذه المرحلة بثلاث مراحل:

الالتزام بالنفقة: وهو الاجراء الذي يتم بمقتضاه انشاء الدين العمومي وينشئ به عبئ مالي وهذا ما نصت عليه المادة 56 من قانون المحاسبة العمومية حيث نصت على " ان الالتزام والأجراء القانوني الذي بموجبه يتم انشاء أو انتاج دين تنتج عنه نفقة

[1] برازة وهيبة ، استقلالية الجماعات المحلية في النظام القانوني الجزائري ، المرجع السابق ص 307 .

[2] برازة وهيبة ، المرجع نفسه ص 307 .

[3] المادة 15 من القانون 07\23 ،المرجع السابق .

التصفية: تحديد مبلغ النفقة الذي تلتزم به الجماعات المحلية دفعه فلا تدفع الجماعات المحلية النفقة للمستفيد الابعد انجاز الفعلي للخدمة وهذا ما أكدته المادة 57 من قانون المحاسبة العمومية حيث نصت على ان " تتمثل التصفية في التأكد من وجود الدين وتحديد المبلغ للنفقة وتتضمن مايلي :

تحديد المبلغ الدقيق للنفقة بالنظر الى الوثائق المثبتة للحقوق المكتسبة من قبل الدائنين

شهادة اداء الخدمة التي يشهد من خلالها الامر بالصرف على مطابقة الانجاز او التسليم او الخدة للالتزام "

ومن جهة أخرى فان عملية التصفية تسمح بالضبط الفعلي للنفقة عن طريق الاثباتات

الامر بالصرف(الدفع): هو اقرار اداري بموجبه يتلقى المحاسب العمومي امرا بدفع النفقة التي كانت محل التزام وتصفية بحيث نصت عليه المادة 58 من قانون المحاسبة العمومية فالآمر بالصرف او تحرير الحوالات الدفع هو الاجراء الذي يتم بموجبه اعطاء الامر بدفع النفقة العمومية [1]

المرحلة المحاسبية: تعد مرحلة المحاسبة العمومية من المراحل الاخيرة لصرف النفقة وتنفذ هذه المرحلة من طرف المحاسب العمومي الذي يكون من طرف امين خزينة الولاية , المحاسب البلدي وتكون بدفع مبلغ النفقة

دفع النفقة: فهذا الاجراء يتم فيه ابراء الدين العمومي وهذا ما نصت عليه المادة 59 بحيث ان الدفع بالنفقة هو الاجراء الذي يتم بموجبه ابراء الدين العمومي

المحاسب العمومي امينا على الصندوق : للمحاسب العمومي دور في التحقق من صدور الحوالة لفائدة الدائن الحقيقي او ممثله الشرعي ففي حالة توفر كل الشروط ومطابقتها يجب على المحاسب العمومي القيام بعملية دفع في اجل اقصاه 10 ايام من استلام النفقة [2]

تنفيذ ايرادات الجماعات المحلية: يكون تنفيذ ايرادات الجماعات المحلية عن طريق اصدار سندات التحصيل وتحتوي كل واحدة على المعلومات المتعلقة بتحصيل الايراد والذي يتضمن تاريخ الاستحقاق ومدة السند ورقم المادة التي يعود اليها الايراد ويمر بمرحلتين وهما :

المرحلة الادارية: تتمثل في اثبات حقوق الجماعات المحلية وتصفيتها

[1] المادة 56، 57، 58 من القانون 23\07 المتعلق بقانون المحاسبة العمومية والتسيير المالي، المرجع السابق.

[2] مكي أحمد، مطبوعة بيداغوجية في مادة المالية المحلية، المرجع السابق ،ص76.

الاثبات: نشاة الحقوق ومعاينتها حيث نصت عليه المادة 38 من قانون المحاسبة العمومية حيث اكدت بانه يتم اثبات وتصفية الايرادات قبل التكفل بها وتحصيلها ويجب تسوية الايرادات المحصلة او المقبوضة بإصدار امر من طرف الامر المعني بالصرف

ويعد الاثبات الاجراء الذي بموجبه يتم تكريس حق الدائن العمومي ويكون على عاتق الجماعات المحلية

التصفية : تحديد المبلغ الدين المستحق للجماعات وهو الاجراء الذي يسمح بتحديد المبلغ الدقيق لفائدة الجماعات المحلية ويسمى ايضا بمرحلة تحديد الايرادات [1]

المرحلة المحاسبية: وتحتوي على مرحلة واحدة حيث تتضمن:

التحصيل :هو عبارة عن اجراء يتم بموجبه ابراء ذمة الدين العمومي بحيث يقوم المحاسب العمومي بمراقبة شرعية عملية التحصيل المبلغ المحدد في السند فبعد وصول سند التحصيل الى مكتب المحاسب العمومي يتحقق من ان السند مرخص له قانونا وبعد ذلك يقوم بتسجيل السند وهو ملزم بمتابعة السندات وجميع المداخيل [2]وهذا ماكدته المادة 43 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية .

[1] المادة 38 من القانون 23 \07 المتعلق بالمحاسبة العمومية المرجع السابق.
[2] مكي أحمد، المرجع السابق، ص77.

الفصل الثاني: اليات تدعيم الاستقلال المالي للجماعات المحلية

الفصل الثاني : أليات تدعيم الاستقلال المالي للجماعات المحلية

تسعى الجزائر في ظل التحولات الجديدة للوضعية الراهنة للمالية المحلية الى احداث اليات جديدة لتمويل الجماعات المحلية ، الامر الذي يتطلب بتفعيل موارد وتثمينها مما يعزز الاستقلال اللامركزي وحرية التصرف في الموارد الجبائي للجماعات المحلية الامر الذي يسهم في الاستقلال الحقيقي والكامل للجماعات المحلية .

المبحث الاول: الية تثمين الموارد المالية للجماعات المحلية:

تعتبر الجباية المحلية الركيزة الاساسية لتمويل الجماعات المحلية في الجزائر، اذ يهدف تحسين الجباية المحلية الى تعزيز الاستقلال المالي عن طريق تغطية نفقات التسيير والتجهيز لتفادي عجز الميزانية باعتماد طرق واساليب حديثة عن طريق تحديث الوعاء الضريبي ورقمنه الادارة المحلية لتمويل المشاريع التنمية المستدامة على المستوى المحلي لتحقيق الاستقلال المالي للجماعات المحلية.

المطلب الاول: تحسين الجباية المحلية:

من الملاحظ اليوم ان الجماعات المحلية اصبحت غير قادرة على تأدية وتحمل الاعباء المالية المنوطة بها نتيجة ضامتها وتجاوزها لا مكانتها الحالية الامر الذي يجعلها في تبعية تامة لصندوق التضامن واعانات الدولة، وبالتالي وجب عليها القيام بتعبئة مواردها خصوصا ما تعلق الامر بناتج الاملاك وناتج الاستغلال وذلك من اجل المحافظة على ممتلكاتها والعمل بجد على صيانتها [1] ولقد اكدت المادة 163 من القانون المتعلق بالبلدية 10\11 على انه : **يتعين على المجلس الشعبي البلدي القيام بصفة دورية باتخاذ التدابير اللازمة من اجل تثمين الاملاك البلدية المنتجة للمداخيل وجعلها اكثر مردودية** [2] الامر الذي أدى الى وضع

[1] بوسعدة رستم تثمين الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية ايّ بدائل تنموية لتعزيز مواردها المالية ، مجلة الدراسات القانونية المجلة 10 العدد 2 جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر– السنة2024 ص 309.

[2] المادة 163 من القانون 10\11 المرجع السابق.

اليات جديدة من خلال استحداث منظومة جبائيه تساير اصلاح الوضع الاقتصادي الراهن من خلال مساهمة الجماعات المحلية في زيادة الاستثمار المحلي وكذا تنشيط سبل تفعيل الجباية المحلية عبر جملة من الاليات بغية تثمين مردوديتها ، ومحاولة القضاء على العجز في ميزانية الجماعات المحلية التي تعد النواة الاساسية في المجتمع والمحرك القاعدي لعجلة التنمية.

الفرع الاول: تثمين الموارد الجائية

اولا: مفهوم الجباية المحلية

تضم الجباية المحلية مختلف الضرائب والرسوم العائدة كليا او جزئيا للجماعات المحلية، بحيث تعرف الجباية المحلية: **عن كل ما يتقاضاه الشخص العام الممثل للوحدة الادارية المحلية نظير ادائه لخدمة معينة تعود بالنفع العام على دافع الرسوم بالذات حتى وان كانت تغلب عليها الطابع العام** [1]

كما تعرف الجباية المحلية ايضا على انها :**مجموع الضرائب والرسوم المستحقة لفائدة الجماعات المحلية (البلديات والولايات) بشكل منفصل كليا أو جزئيا عن النظام الجبائي للدولة** [2]

أهداف الجباية المحلية:

يؤدي فرض الرسوم والضرائب المحلية لفائدة الجماعات المحلية الى مجموعة من الاهداف ومن أبرزها:

-تعتبر أداة في يد الحكومة المحلية والاقليمية لتغطية النفقات الناجمة عن الخدمات الجوارية

[1] ولهي بوعلام ،نحو تثمين ايرادات نظام الجباية المحلية في الجزائر بالإشارة الى بلديات و ولاية المسيلة خلال-2023 2020 مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية العدد جامعة المسيلة الجزائر العدد 2 المجلد 9 السنة 2024 ص 295 .

[2] عبد الباقي محمد ، ضعف وتباين الجباية المحلية بين الجماعات المحلية في الجزائر دراسة تحليلية لتقديرات 2024-2023 مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 10 العدد 1 جامعة الجلفة السنة 2024 ص 201 .

-وسيلة للجماعات المحلية تهدف الى الحصول على المعلومات عن الجماعات المحلية يمكن استخدامها في اغراض جديدة

-تمثل أداة لتحقيق التنمية المحلية ، فالجماعات المحلية تضطلع بمهام التنمية في حدود اقليميها. ولقد حدد قانون البلدية 10\11 المتعلق بالبلدية في المادة 111 و108 دور المجلس الشعبي البلدي في اعداد وتهيئة الاقليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

-تهدف الجباية الى تحليل وتوزيع وتطور وعاء الضرائب المحلية والموارد التي تنتج عنها انطلاقا من المعطيات الاحصائية التي اعدادها.

وبالتالي تهدف الجباية الى تحقيق التنمية المستدامة واستراتيجية التنمية على المستوى الاقليمي والمحلي [1]

تشكل الجباية المحلية أهمية كبرى في تمويل الجماعات المحلية ، اذ يعد تحسين فعالية النظام الضريبي الى الزيادة في مردودية الجباية المحلية الى تحقيق الحاجات الاساسية والمتطلبات للمجتمع ، اضافة الى التغيير في نسب الضرائب والرسوم المطبقة بين الدولة والجماعات المحلية الى التغيير نحو الافضل بحيث تتمثل حلول اصلاح الجباية في ما يلي:

أولا: اشراك البلديات والولايات في الجباية المحلية: باعتبار الجباية هي أهم مورد لميزانية الجماعات المحلية وبالتالي فالأمر يستوجب اعادة النظر والاعتبار لهذا المورد عن طريق اشراك البلديات في تحديد وعائها الضريبي والهدف من ذلك رفع مردودية ونسب الضرائب لأنه ليس هناك من هو أعرف من هيئة البلدية بإمكاناتها الخاصة ، وبالتالي فاشراك البلديات يمكن من التحصيل الكلي للضرائب والعمل عن التوقف بالأخذ بأسلوب تقسيم الضريبية الواحدة بمعدلات متفاوتة بين خزينة الدولة والجماعات المحلية وبالتالي ففعالية هذا الاسلوب محدودة اضافة الى تعقيده.[2]

[1] ولهي بوعلام المرجع السابق ص.296

[2] جدار رضا، نحو تفعيل دور البلديات لتحقيق التنمية المحلية في ظل تراجع الجباية البترولية مجلة صوت القانون العدد7 الجزء الاول السنة 2017 ص103.

ولقد تضمن قانون المالية لسنة 2026 في المادة 94 تدابير لتوسيع الوعاء الضريبي بمجموعة من الاصلاحات نصت عل تحديث الجباية المحلية للرفع من قيمة الرسم على السكن الذي يكون تحصيله عبر فواتير الكهرباء ، بحيث تكون قيمة 50% لفائدة الولاية وتخصص تحصيصا خاصا لإعادة الاعتبار للحظيرة العقارية لبلديات الولاية. [1]

ثانيا: تخلي الدولة عن بعض الضرائب المحلية : لقد عرفت الجماعات المحلية جبايات معقدة وغير منتجة ادت الى تفشي ظاهرة عجز ميزانية الجماعات المحلية ، الأمر الذي ادى بالجماعات المحلية الى التخلي عن بعض الضرائب والرسوم اضافة الى انه بإمكان الجماعات المحلية الاعتماد على مورد السياحة المحلية باعتباره على أنه مورد محلي يعود بفائدة التحصيل الجبائي لفائدة الجماعات المحلية ، والتي يعد موردا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية الأمر الذي يغنيها عن الاعتماد على المصادر الجبائية الاخرى . فاليوم الجماعات المحلية أصبحت تحتل مركزا هاما لقيامها بدور فعال في التنمية المحلية لقربها من المواطن الأمر الذي يتطلب على توفرها على موارد تمكنها من تحقيق أهدافها خاصة وأن للجماعات المحلية تتوفر على مناطق والاثار السياحية الذي يعد موردا لها مما يقتضي على ضرورة التركيز على الاستثمارات السياحية كآلية لتمويل مواردها من خلال فتح المجال أمام المستثمرين وتشجيعهم على تطوير السياحة المحلية. [2] وتكون هذه التعديلات معمقة وليست سطحية لتشخيص الواقع المحلي ، وضرورة التركيز على استغلال الثروات السياحية من خلال تهيئة الاقليم ووضع هياكل قاعدية للسياحة عن طريق ايصال الكهرباء والغاز وفتح المعابر الامر الذي يؤدي الى التنمية المحلية سواء بصفة مباشرة او غير مباشرة من توفير فرص للشباب والتقليل من البطالة. [3] ولتحقيق الاستقلالية المالية يكمن من خلال :

❖ **محاربة ومكافحة الغش الضريبي:** عن طريق معالجة الاسباب والظروف من خلال:

[1] المادة 94 من القانون رقم 25-17، المتضمن قانون المالية 2026، المرجع السابق.

[2] عبد الكريم مسعودي الاستثمار السياحي كألية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر ص132 .

[3] عبد الكريم مسعودي المرجع السابق ص143 .

1) **تحسين فعالية النظام الضريبي:** من خلال تبسيط الاجراءات الادارية المتعلقة بفرض وتحصيل الضرائب اضافة الى تحسين التشريع الضريبي عن طريق صياغة نصوصه وغلق الثغرات التي يمكن استغلالها مناجل التهرب والغش الضريبي
2) **تحسين كفاءة الجهاز الاداري و الضريبي** :سواء من ناحية الامكانات المادية والبشرية
3) **تحسين العلاقة بين الادارة والمكلف بالضريبة** : من خلال تخفيف حدة التوتر بينهما
4) **مراجعة نسب التحصيل** : من خلال الكشف عن المخالفات المرتكبة
5) **التنسيق بين مختلف الادارات والتعاون فيما بينها** : من اجل احصاء الاشخاص الخاضعين للضريبة[1]

[1] جدار رضا ، نحو تفعيل دور البلديات لتحقيق التمية المحلية في ظل تراجع الجباية البترولية المرجع السابق ص102-103

الفرع الثاني: تثمين الثروات والاملاك المحلية

ان تثمين الأملاك والثروات المحلية يعتبر استراتيجية حيوية لتثمين التنمية المحلية ودعم الاستقلال المالي لتحقيق التنمية المستدامة والتعزيز الفعلي لاستقلالية الجماعات المحلية.

ويكمن من خلال:

أولا: اعادة تثمين الأملاك المحلية: يمكن القول أن تثمين الاملاك المحلية يرتبط بإدارة الجماعات وحدها على عكس الموارد الجبائية التي تتطلب اصلاحا من طرف الدولة وبالتالي يعد اصلاحا ذاتي تقوم به الجماعات المحلية لتحسين الوضع المالي الذي يتطلب:

- استغلال الأماكن الأساسية الموجودة في المستوى المحلي فيما يتعلق باستعمال الملكية العامة مثل أماكن توقف السيارات والنشاطات الخدمات الاخرى.
- تحيين ثروة البلدية واعادة تقييمها من خلال تعيين القيم الإيجاري بشكل يتوافق مع السوق خاصة العقارية وايضا المحلات ذات الاستعمال السكني والمهني وتعبئة خدمات الاملاك العمومية
- العمل على احصاء املاك المتعلقة بالبلديات والتقييم بشكل افضل . [1]

ثانيا: الأملاك العقارية : يعد تثمين الموارد المحلية المتمثلة في الأملاك العقارية بإحصاء للعقارات والممتلكات الموجودة على مستوى الاقليم حسب نص المادة 160 من قانون البلدية ، التي أقرت بإحصاء أملاك البلدية الغير منقولة في السجل البلدي لجرد الأملاك العقارية ويتم جرد الأملاك المنقولة في سجل جرد الأملاك المنقولة ، وضرورة مراجعة أسعارها والسهر ومتابعتها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي وهذا ما نصت عليه المادة 162 من نفس القانون حيث اكدت على أنه: "**يسهر المجلس الشعبي البلدي تحت مسؤولية رئيس المجلس على مسك وتحيين سجل الاملاك العقارية وسجل جرد الاملاك المنقولة.**"[2]

[1] كحيلة شعيب ، مزرق ابراهيم اعادة تثمين املاك البلدية المنتجة للمداخيل ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية الامير عبد القادر جيجل خلال الفترة (2011\2015) مذكرة مقدمة لاستكمال لمتطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية دولية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل – السنة 2016\2017 ص128 .

[2] المادة 160 ، 162 من قانون البلدية 11\10 المرجع السابق.

الفرع الثالث: ترشيد نفقات الجماعات المحلية

يعتبر ضبط ترشيد نفقات الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة ويكون استغلالا بعقلانية ودون هدر للمال العام والمحافظة عليه من كل أشكال الفساد. ولقد لجأت الجزائر الى آليات للحفاظ على المال العام ولقد تمثلت هذه الاجراءات في :

اولا: ارساء قانون مكافحة الفساد: لقد صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة حيث عززت هذه الخطوة بإصدار قانون مكافحة الفساد 06| 01 الذي يهدف الى تنظيم كافة الاجراءات القانونية والامنية الرامية الى دعم ومكافحة الفساد الاداري والمالي. من خلال ارساء قواعد الشفافية والنزاهة الامر الذي يحد من تبديد الموارد المحلية والمحافظة عليها.

ثانيا: تعزيز الشفافية في اعداد الصفقات العمومية : يعتبر المرسوم الرئاسي 15|247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام الملغي بالقانون12\23 المتضمن قانون الصفقات العمومية ولايدخل حيز التنفيذ الى غاية صدور المراسيم التنفيذية ، حيث اكد على توفر عامل الشفافية في منح الصفقات العمومية . الذي يعتبر من اهم المرتكزات التي يتطلب من المشرع العمل بها كونها تشمل محور المنافسة بين المتعاملين والتي تؤدي بالحصول على احسن العروض من حيث الجودة وقد نص القانون المتعلق بالصفقات العمومية في المادة 5 على ضرورة احترام مبادئ الصفقة العمومية والمتمثلة : حرية الوصول الى الطلبات العمومية والمساواة وشفافية الاجراءات [1]

ثالثا: تشديد الرقابة على النفقات العمومية: حيث أن الهدف من تشديد الرقابة على النفقات العمومية هو حماية المال العام وتفعيل الرقابة على الصفقات العمومية. وان المراقبون الماليون يتلقون تعليمات يتلقون تعليمات بأخذ مزيد من الحذر عند استعمال الاعتمادات الموجهة لتنفيذ عمليات التجهيز كذلك عمليات براس المال للتجهيز العمومي للدولة ، فيجب اخضاعها لنفس القواعد والاجراءات خصوصا في مجال الرقابة واعداد الوثائق الثبوتية لاستعمال اعتمادات الاقساط السابقة الا ان هذه الرقابة تقتصر فقط على مراقبة العمل وقواعد اجراءاته فقط

[1] صبرين بوعزة الحكومة المحلية كمدخل لترشيد نفقات الجماعات المحلية دراسة تحليلية لنفقات بلدية الرواقية ولاية المدية من 2010 \2020 مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية جامعة المدية المجلد 6 العدد 2 السنة 2023 ص 644 .

وبالتالي وجب اعادة النظر في ادوار اجهزة الرقابة لتصح رقابة اداء [1]وانتاج ترتكز على فعاليته وعلى حرية الالتزام بغية ترشيد النفقات العامة.

المطلب الثاني: دور الجماعات المحلية في تجسيد برامج الاستثمار المحلي

تسعى الجماعات المحلية بكونها الفاعل الاساسي في تجسيد برامج الاستثمار المحلي الى طرق واليات فعالة لتشجيع الاستثمار المحلي غايتها ترقية الاستثمارات المحلية وتفعيل التنمية المحلية وتحقيق التنمية المستدامة ، وهذا ما سنتطرق اليه من خلال الفرع الاول مفهوم الاستثمار المحلي والفرع الثاني تفعيل دور صندوق الضمان والتضامن المحلي لتحقيق التنمية المستدامة والفرع الثالث عصرنة الادارة المحلية وترشيد الخدمة العمومية.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار المحلي

تعريف الاستثمار: عرفته المادة 2 من القانون 22\18 المتعلق بالاستثمار على أنه" **مجموعة القواعد القانونية التي تنظم وتشجع الاستثمار المحلي بحيث تهدف الى تطوير قطاعات النشاطات ذات الاولوية وذا قيمة مضافة وعالية وضمان تنمية اقليمية مستدامة ومتوازنة وتعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة ، وتفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءة الموارد وتدعيم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير** " [2]

حيث يهدف الاستثمار المحلي الى تحديث الجباية الضريبية المحلية وتشجيعها على التنمية المحلية وتحقيق المستدامة ويعرف أيضا على أنه: " **جميع مجالات الاستثمار المحلية وجميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي وبغض النظر عن النوع وأداة الاستثمار المستخدمة وبناءا على ذلك يعتبر استثمارا محليا جميع الاموال المستثمرة داخل التراب**

[1] صبرين بوعزة المرجع نفسه ص644 645 .

[2]المادة 3 من القانون 22 \18 المؤرخ في 24 يوليو ، 2022 ج ر العدد 50 في 28 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار .

الوطني من قبل المقيمين سواء مؤسسات او أفراد أو أيا كانت أداة الاستثمار المستخدمة عقار، أوراق مالية، ذهب عملات أجنبية ..."[1]

الفرع الثاني: دور البلدية في تشجيع الاستثمار المحلي

يعد الاستثمار أداة فعالة في تحقيق التنمية الفعالة وتوسيع رقعة الاستثمار مما يحقق نموا اقتصاديا وتوفير فرص العمل بما ينعكس ايجابا على ترقية النشاط التنموي المحلي ، اضافة الى أن هذا النوع من الاستثمارات الجماعات المحلية يمكنها في الدخول مع شراكات مع متعاملين سواء كانوا عمومين او خواص في اطار مشروع تحدد فيه حقوق والتزامات كل طرف في عقد الشركة وبناء على دفتر الشروط اضافة الى أنه يمكنها انشاء شركة تكون فيها هي المسؤولة عن كافة المخاطر والأعباء أو في شكل تساهمي بين البلديات [2]

ولتدعيم الاستثمار المحلي فقد لجأت البلدية الى آليات لدعم الاستثمار المحلي تمثلت في :

- ✓ **تهيئة المناخ لجذب الاستثمارات المحلية:** حيث يقصد به مجموعة من الأوضاع والاصلاحات والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق المال وتوظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الابعاد السياسية والاقتصادية وكفاءات وفعالية التنظيمات الادارية التي يجب ان تكون ملائمة ومناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية
- ✓ **تهيئة المناخ الاقتصادي** : بحيث تسهر البلدية على الحفاظ على وعائها العقاري واعطائه الأولوية لاستخداماته العامة ، ويخصص لبرامج التجهيز العمومية والاقتصادية اضافة الى أنه يمكنها القيام بمشاركة في تجهيز المساحات المخصصة للنشاطات مثل الاقتصادية والخدماتية وقيامها بتحسين البنية التحتية التعليمية والعمل على ترقية التعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني.
- ✓ **توفير الموارد والحوافز الأمنية** : على البلدية تأكدها من توافر الموارد المخزونة للتكفل بالأعباء والمهام المحولة لها قانونا في شتى المجالات وفي كل ميدان يرافق كل

[1] برج راسوطة ريمة ، رابح بوعراب ، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي –دراسة قياسية مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 23 العدد 2 السنة 2020 ص1961 .

[2] طواهري ابو داود، غيثا وي عبد القادر اليات تثمين الموارد المحلية للجماعات المحلية في الجزائر حوليات جامعة الجزائر مجلد 37 العدد 2 السنة 2023 ص 385 .

مهمة جديدة يعهد بها الى البلدية أو تحول لها من قبل الدولة وضرورة توافرها على موارد مالية للتكفل بهذه المهمة بصفة دائمة ، واجبارية تعويضها عن كل تخفيض الايرادات الجزائية للبلدية الأمر الذي ينجم عن اجراء تتخذه الدولة ويتضمن اعفاء جبائيا وتخفيضا في نسب الضريبة أو الغائها بناتج جبائي يساوي على الأقل مبلغ الفارق عند التحصيل .

كما أن لرئيس المجلس الشعبي البلدي في اطار القانون اتحاذ كل الحاجات والوسائل الضرورية وذلك لحماية الاشخاص العامة من كل المخاطر.

وفي سياق موضوع الحقوق والحريات يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بالمحافظة والسهر على حماية الممتلكات العامة ، ولقد نصت المادة 13 من قانون البلدية 11\10 على " **يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي اذا اقتضت ذلك شؤون البلدية ان يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير و\اوكل ممثل جمعية معتمدة قانونا الذين من شانهم تقديم اي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس بحكم مؤهلاتهم او طبيعة نشاطهم** "

- ✓ **الاستفادة من التعاون الدولي و اتفاقيات التوأمة والاستعانة بالخبرات:**

يمكن للبلدية ان تلجا الى خدمات خبراء ومستشارين وذلك عن طريق التعاقد وذلك لإنجاز مهام وفق شروطهم المحددة وهذا ما نص عليه قانون البلدية اضافة الى انه على البلديات أن تكون مؤهلة لإبرام اتفاقيات التشارك بين البلديات تكون تابعة لدولة اجنبية وذلك من اجل الاستفادة من الخبرات ومساعدة البلديات الاجنبية ويعد الانضمام لهذه المنظمات الدولية دور مهم في يجعلها تستفيد من الخدمات في مجال القانون الدولي .

- ✓ **اشراك المجتمع المدني في تعزيز الاستثمار المحلي:** من خلال ما أولى به المشرع في قانون البلدية 11\10 على ان المجتمع المدني عند الاعتماد عليه في اتحاذ القرارات ومتابعة تنفيذها هي المدخل الصحيح التي من خلالها تحقيق التنمية وتوليد الطاقة الشخصية والمعنوية وذلك عن طريق فتح المجال لمشاركة المواطنين في ادارة كل المرافق العامة من الهيئات . [1]

[1] عزة بوعسي، محمد بالعسل تعزيز دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي كألية لإصلاح الجماعات المحلية على ضوء القانون 11\10 مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 6 العدد 2 السنة 2021 ص- ص 408 – 409 -410.

حيث يعتبر المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة تنشأ لتحقيق مصالح عامة، وايضا لتقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية للمواطنين او لممارسة انشطة متنوعة في شتى المجالات ، وتفعيل روح المبادرة الشعب في تقرير حقه في شتى المجالات ولها دور فعّال في خلق الثقافة المبادرة القانونية .

فاشراك المجتمع المدني في المؤسسات والادارات المحلية له دور في الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتعزيز فكرة مبدا التضامن وروح المواطنة من أجل الحاجات العامة خصوصا المجال التنموي والاقتصادي والاجتماعي ، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على دعم وتشجيع الاستثمار المحلي مثل الجانب السياحي والفلاحي .

ولقد أولى المشرع الجزائري بأهمية المجتمع المدني في التنمية المحلية في عدة نصوص قانونية وكل مالها اهمية وعلاقة مع الجماعات المحلية.

نصت المادة 11 من القانون 10\11 المتعلق بالبلدية على دور المجلس الشعبي البلدي في اشراك المجتمع المدني في الفقرة الثانية حيث اكدت على " **يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشاراتهم حول الخيارات واولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في القانون** " حيث اكدت هذه المادة على ضرورة اشراك المجتمع المدني في صنع القرارات المحلية ، وايضا في اعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجب ايضا على المجلس البلدي اعلام المواطنين لاطلاعهم على شؤونهم المحلية ضمانا للشفافية وتكون هناك لقاءات دورية مع سكان الاحياء الأمر الذي يعزز الديمقراطية التشاركية [1]

الفرع الثالث: دور الولاية في تشجيع الاستثمار المحلي.

يبرز دور الولاية باعتبارها جماعة اقليمية لامركزية بدور تنموي واستراتيجي لدفع عجلة الاستثمار المحلي كونها تسهم في دعم وانشاء المؤسسات الصغيرة لدعم النشاط الاقتصادي المحلي والاستثمار في المشاريع الاستثمارية . وأن للوالي دور مهم في تشجيع وتنمية الاستثمار المحلي .

ومن بين الآليات للاستثمار المحلي ما يلي :

[1] ابراهيم بعمرة تدعيم الجماعات الاقليمية للاستثمار المحلي بين الموجود والمنشود مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية مجلد 6 عدد 2 السنة 2023 ص315.

- ✓ **الاستغلال المباشر** : حيث أنه بإمكان الولاية استغلال مباشرة مصالحها العمومية من خلال تقييد ايرادات ونفقات هذا الاستغلال على حساب ميزانيتها ، فهذه الآلية لها دور في تفعيل النشاط الاقتصادي وتنميته على المستوى المحلي حيث نصت المادة 142 من قانون الولاية على أنه : "**يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يستغل مباشرة مصالحه العمومية عن طريق الاستغلال المباشر** " بحيث تتيح للولاية مباشرة وادارة مصالحها بطريقة مباشرة دون اللجوء الى الامتياز هذا الاجراء الذي له دور في تعزيز ودعم الاستقلال المالي للولاية
- ✓ **انشاء المؤسسات العمومية** : تهدف الى دعم الاستقلال المالي عن طريق تنمية وتنشيط الاستقلال النشاط الاقتصادي المحلي وتشجيع الاستثمار المحلي وتشجيع المستثمرين دون اللجوء الى الاعانات الحكومية .

حيث يمكن للولاية انشاء مؤسسات عمومية محلية ذات طابع صناعي وتجاري حسب الهدف المقصود من انشائها والى دعم وتنويع مداخيلها ، حيث أن للمؤسسات العمومية دور الى جذب الاستثمارات المحلية والى خلق مناصب شغل جديدة وتسيير المرافق العمومية وتجسيد مبدا اللامركزية [1].

تعد ميزانية المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري هي جزء من ميزانية العامة للولاية إذ تخضع قواعدها للميزانية والمحاسبة العامة ، بينما المؤسسة العمومية الولائية ذات الطابع الصناعي والتجاري لها ميزانية وموازنة وتتمسك محاسبتها بالشكل التجاري [2]

- ✓ **عقود الامتياز:** هي عقود ادارية بحيث يتولى الملتزم سواء كان فردا او شركة بمقتضاه على مسؤوليته بإدارة واستغلال المرفق العام الاقتصادي مقابل رسوم يتقاضها من المنتفعين من المرفق ، وهي تعهد الولاية بإدارة مرفق اقتصادي لمدة محدودة عن طريق اعمال او اموال يقدمها الملتزم تكون على مسؤوليته وبالمقابل يتقاضى رسوما من المنتفعين ، بحيث يمكن للولاية اللجوء الى هذا النوع من العقود الا اذا تعذر استغلالها

[1] بوعلي عبد النور ، يحياوي نصيرة الاستثمار المحلي في الجزائر بين قانوني البلدية والولاية مجلة الحكومة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة المجلد 4 العدد 2 السنة 2023 ص47 .

[2] القطبي محمد ، انشاء المؤسسات العمومية المحلية ذات الطالع الصناعي والتجاري كسبيل لترقية الخدمة العمومية ، المؤسسة الولائية لتسيير مركز الردم التقني بولاية ادرار نموذجا السنة 2024 ص 31.

بشكل مباشر فهنا تلجا الى عقد الامتياز. وهذا ما نصت عليه المادة 149 من القانون 07\12 المتعلق بالولاية حيث اكدت على انه: "**اذا تعذر استغلال المصالح العمومية الولائية المذكورة في المادة 146 اعلاه فانه يمكن للمجلس الشعبي الولائي الترخيص باستغلالها طبقا لعقد الامتياز المعمول به**"

اضافة الى انه يخضع عقد الامتياز لدفتر شروط نموذجي يحدد عن طريق التنظيم طبقا للتشريع المعمول به

- ✓ **القروض:** يعتبر الية من اليات تمويل الجماعات المحلية بحيث نصت عليه المادة 156 من قانون الولاية 07\12 بقولها: " **يمكن للمجلس الشعبي الولائي اللجوء الى القرض لإنجاز المشاريع منتجة للمداخيل** "

وما نلاحظه في نص هذه المادة ان المشرع الجزائري اشترط توظيف الية القروض كمصدر لدعم الولاية في انتاج المشاريع المنتجة للمداخيل اي الاستثمارية. ويمكن لهذه **القروض** أيضا أن تكون من اقتطاعات من ميزانية التسيير او قروض من المؤسسات المالية او عن طريق الاعانات المؤقتة .

- ✓ **التضامن المالي بين الجماعات المحلية** : يعد الية لدعم الاستقلال المالي ، حيث يعرف على انه مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تخضع تحت وصاية وزير الداخلية نصت على التضامن المالي بين الولايات قصد تهيئة وضمان مرافق العمومية هذ الاشتراك الذي يسمح بتعاضد الولايات والبلديات فيما بينهم لدعم وتنمية الاستثمار المحلي وانشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة تعمل على جذب الاستثمارات وهذا ما نصت عليه المادة 176 بقولها :" **تتوفر الولايات قصد تجسيد التضامن المالي بينها وضمان المداخيل الجبائية ، على صندوقين : صندوق تضامن الجماعات المحلية وصندوق ضمان الجماعات المحلية**"

وهو ما نلاحظه ان المشرع الجزائري قد اولى اهمية لدعم الاستثمار المحلي للولاية من خلال ضمان التوازن المالي للولايات التي تعاني نقصا في تحصيل الايرادات لضمان تغطية العجز المالي ما بين الولايات الامر الذي يؤدي الى دعم الاقتصاد المحلي.[1]

- ✓ **الشراكة** : آلية لترقية وتشجيع الاستثمار المحلي بين القطاع العام والخاص وتلبية الحاجات العامة حيث يقصد بالشراكة :" **بأنها اتفاقية بين القطاعين العام والخاص لاقتسام المخاطر والفرص في العمل التجاري المشترك الذي ينطوي على تقديم خدمات عامة** "[2] الأمر الذي يجعلها في شراكة بين الادرة المحلية والقطاع الخاص وتعد نموذجا متطورا لأنشطة الأعمال التي تساعد على الاستثمار وزيادتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية ولابد من توفر مبادئ وأسس لإنجاح هذه الشراكة بحيث تتمثل في مبادئ وأسس تشمل:

- **الالتزام والتعهد:** أن يتم انجاز وتنفيذ القرارات تكون وفقا لمنهجية واهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ اداري فعال يتعهد فيه كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل.
- **الشفافية:** معناه ان يكون هناك تنسيق بين الشركاء عن طريق رؤية ووجهة واضحة للأساليب التي يمتلكها ويتبعها كل شريك في تنفيذ الاهداف المحددة له ، مع التعامل بصدق مع المتغيرات والأوضاع الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة .
- **الاستمرارية:** أن يكون استمرار تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص الى فترات طويلة وقد تكون هناك تغيرات وتطورات خلال هذه المدة من تغير سياسات الدولة مما يؤدي الى الغاء تلك الشراكة .

فلهذا وجب الأخذ بعين الاعتبار المدد الزمنية عند تنفيذ المشروعات التي لها حساسية خاصة وتحديد الاطار العام وطريقة الادارة في السوق التي تحكم عملية الشراكة[3].

---

[1] بوعلي عبد النور ، يحياوي نصيرة الاستثمار المحلي في الجزائر بين قانوني البلدية والولاية ،المرجع السابق ص 48-49.

[2] غربي وهيبة ، الشراكة بين الادارة المحلية والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية العدد 16 السنة ديسمبر 2014 ص208 .

[3] غربي وهيبة، المرجع السابق ، ص 216.

ولقد شجع القانون الجزائري على دعم وتشجيع الاستثمار المحلي للجماعات المحلية والقطاع العام بالترخيص مع القطاع الخاص ، حيث جاء في القانون العضوي رقم 18 –15 المتعلق بقانون المالية الذي يرخص عملية الشراكة في القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر لأجل الاستثمار العمومي في المادة37 " **يمكن للدولة اللجوء الى تمويل جزئي اوكلي لعمليات الاستثمار العمومي ، في اطار تعاقدي او شراكة مع شخص معنوي خاضع للقانون العام او الخاص مع مراعاة لاسيما اطار النفقات المتوسط المدى وكذا برامج القطاع المعني المقررة** "[1]

- ✓ **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يبرز دور الجماعات المحلية في دعم الاستثمار المحلي عن طريق اليات لدعم وتحقيق التنمية المستدامة ، فيجب التركيز على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها بحاجة لذلك الدعم وزيادة التوسع في انتاجها وقدراتها الأمر الذي له أهمية بالغة في استثمار التنمية المحلية ، حيث نص المشرع الجزائري على أن للجماعات المحلية دور في دعم المؤسسات الصغيرة ، حيث أن لهذه المؤسسات أهداف لتحقيق التنمية بحيث تتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

- **تحسين تسيير المؤسسات** : بحيث أن اهدافها تهدف الى برامج للتأهيل ورفع الكفاءة الانتاجية للمؤسسات لكي تتمكن من الحفاظ على نصيبها من السوق المحلي ، وذلك عن طريق البحث عن أسواق خارجية وادخال طرق واساليب جديدة للتسيير والانتاج من أجل الاستخدام الأمثل للقدرات الانتاجية ، وتعزيز كفاءات التسيير والبحث في الأنشطة التسويقية .
- **تحسين تنافسية المؤسسات** : ويعتبر أساس التنافس لأي مؤسسة من أجل الحفاظ على مكانتها وتطويرها من خلال تمكين المؤسسات من الحصول على التجهيزات المتطورة التي تحسن من أدائها واستفادتها من برامج تنمية الكفاءات البشرية والادارية، وتلقيها مساعدات في اطار الحصول على شهادة الجودة التي تعد شهادة ومحل ثقة يحصل عليها العملاء على المستوى المحلي والدولي والتمكن من ممارسة نشاط التصدير.

[1] المادة 37 من القانون العضوي رقم 15\18، المرجع السابق.

- **توفير مناصب عمل** : حيث أن هدف المؤسسات الاقتصادية احتفاظها على اليد العاملة والعمل على تحسين مردوديتها وانتاجها والتخفيف من حدة البطالة . [1]

الفرع الرابع: تفعيل دور صندوق الضمان والتضامن بين الجماعات المحلية وعصرنة الادارة المحلية لتحقيق التمية المستدامة:

اولا-تفعيل دور صندوق الضمان والتضامن بين الجماعات المحلية :

يسعى صندوق الضمان والتضامن بين البلديات الى اليات لدعم الاستقلال المالي للجماعات المحلية والقضاء على العجز المالي بين البلديات ، بحيث يعرفها المرسوم 116\14 على:

" **أنها مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وتمتع بالاستقلال المالي والاداري**" [2]

حيث يكمن دوره بتمويل ميزانية الجماعات المحلية وتغطية النقص او العجز في حالات الكوارث الطبيعية وقيامه بالمهام المخولة له قانونا .

فلكي تستطيع الدولة تحقيق التضامن المالي عن طريق صندوق التضامن والضمان بين الجماعات المحلية لابد من تفعيل مجموعة من الآليات الآتية:

تحقيق الملائمة بين اختصاصات البلدية ومواردها المالية: ويكمن هذا من خلال:

1\ تحقيق التناسب بين الاختصاصات والموارد المالية : حيث أن غياب التناسب بين اختصاصات البلدية ومواردها المالية يؤدي الى العجز، حيث أن المشرع الجزائري تدارك ذلك من خلال المادة 4 من القانون 11\10 المتعلق بالبلدية حيث نصت على : " **انه يجب على البلدية أن تتاكد من توافر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة له قانونا في كل ميدان**" حيث أن البلديات أصبحت تتمتع باختصاصات ليست من متطلبات التنمية المحلية ، بحيث تعد في أصلها من اختصاص الدولة لما تملكه من امكانيات متعددة سواء مالية ومادية كبيرة وتوفرها على موارد بشرية مؤهلة في شتى المجالات خصوصا تلك التي تتعلق بتجهيز الهياكل وبناء المؤسسات كالمدارس والمرافق الصحية والرياضية ، في حين نرى أن اغلب بلديات عبر التراب الوطني لا تستطيع تغطية هذه النفقات المتعلقة بالتسيير خصوصا النفقات الاجبارية المتعلقة بالمشاريع.

---

[1] نظيرة قلادي، محمد الامين وليد طالب، الدور الداعم لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر-مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية العدد 3 السنة 2018 ص37

[2] المادة 1 من المرسوم 116|14 المتعلق بصندوق الضمان والتضامن بين البلديات، المرجع السابق.

2\ التوفير المتلازم للموارد المالية لكل مهام جديدة: المشرع الجزائري اشترط على الدولة بتوفيرها للبلديات موارد مالية ضرورية قبل قيامها بأية مهام جديدة ، بحيث نصت المادة 4 الفقرة 2 من القانون 10\11 السالف الذكر على أنه " **يرافق كل مهمة جديدة يعهد بها الى البلدية او تحول لها من قبل الدولة التوفير المتلازم للموارد المالية الضرورية للتكفل بهذه المهمة بصفة دائمة**" وبالتالي فان اعطاء الدولة للبلديات صلاحيات ليست من اختصاصها يجعل تنفيذها مستحيلا ويجعلها في وضعية جمود وعجز ، فهنا يصبح اضطلاعها بهذه الصلاحيات غير ممكن وذلك نتيجة عدم توفرها على الوسائل التي تمكنها من تحقيق ذلك فيصبح تحويل الاختصاص دون تحويل الوسيلة اللازمة لممارسته فبالتالي يصبح الاكتفاء فقط صوريا للامركزية الادارية . [1]

-اعادة تغيير في الهيكل الاداري للصندوق عن طريق منحه جزء من الاستقلالية بعد ان تم الغاء وصاية الوزير المكلف بالداخلية ، اضافة الى منح التصرف للصندوق مع وضع اولوية للجماعات المحلية في اعطاء وتقسيم الاعانات الممنوحة لها من طرف الصندوق

-تفعيل الرقمنة في كل الادارات الجبائية والقيام بتوسعة القاعدة الجبائية وذلك من اجل توفير مبالغ اخرى اضافة الى اعادة النظر بالنسبة للبلديات ويكون بدراسات استشرافية لاعتمادات الصندوق

-تعزيز دور الرقابة والترشيد في عملية انفاق الموارد المحلية ، من خلال الاطلاع في قانوني البلدية والولاية وتعديلها وفقا لتغيرات جديدة

-اعطاء الصندوق استقلالية مالية والشخصية المعنوية في القيام بمهامه، مع البقاء تحت الرقابة البعدية على الاعانات التي قدمها الصندوق لجماعات المحلية ، وأن تكون الرقابة في بدايتها قبلية وبعدية وآنية حتى تمكن السلطة من اتخاذ قراراتها قبل وقوعها في الأزمة حتى تكون العملية متوازنة وجيدة لتحقيق التمية المحلية

[1] ايمان حيوله دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ، مجلة القانون العقاري جامعة البليدة الجزائر ص23 .

-اجراء تسهيل عملية طلب العروض المؤقتة وذلك للحد من الاجراءات البيروقراطية والصعوبات التي قد تواجه الجماعات المحلية ، وأن هذه القروض لا تكون فقط لعجز مالي لفائدة الجماعات المحلية بل يمون لفائدة مشروع مادي وما قد يضيف لصندوق البلدية ودوره في تحقيق التنمية

-عمل الصندوق يكون لدعم المشاريع الاستثمارية التي من شانها تعزيز وتقوية موارد الجماعات المحلية وتخفيف الضغط عليه في شتى المجالات والرقي باقتصاد الجماعات المحلية الذي يعد كآلية لدعم الاستثمار المحلي وتحقيق التنمية المستدامة [1]

ثانيا: عصرنة الادارة المحلية وترشيد الخدمة العمومية

تسعى الجزائر كغيرها من الدول الى تعزيز عصرنة الادارات الالكترونية وتطبيقها على مستوى اداراتها المحلية ، خصوصا في البلديات التي تعتبر كوحدة ادارية وهي اقرب للمواطن الأمر الذي يؤدي الى ترقية الخدمات العمومية المحلية وتحسينها عن طريق استراتيجية محلية تجعلها هي أقرب للمواطن وأدرى بشؤونها المحلية ، ومن جهة أخرى تفعيل الخدمة العمومية وتحسين التسيير المحلي من خلال طرق وأساليب حديثة والتخلي عن الادارة التقليدية.

أ- مفهوم عصرنة الادارة المحلية الالكترونية:

يقصد بعصرنة الادارة الإلكترونية هي : **مجموعة من التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية من خلال تبني وسائل وأساليب حديثة ، تكون قائمة على التكنولوجيا وتحويل المعرفة الى خدمات ترقى الى تطلعات المواطن وتنال رضاه** " [2]

و بالتالي تحسين جودة الخدمة العمومية و تقريب الادارة الالكترونية من المواطن و القضاء على كل أشكال البيروقراطية التي من شأنها تعطيل وعرقلة مصالح المواطن الجزائري

وتعرف الادارة الالكترونية المحلية أيضا على أنها : **استخدام التكنولوجيا المعلومات الخاصة (تطبيقات الانترنيت) المبنية على شبكة المواقع الالكترونية لدعم وتعزيز حصول المواطنين**

[1] مقران وائل ، سويقات عبد الرزاق دور صندوق الضمان والتضامن بين الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية (دراسة حالة بلدية جمورة ولاية بسكرة من 2019 -2023) مجلة الحقوق والعلوم الانسانية المجلد 17 العدد 3 السنة 2024 ص 434 _435 .

[2] ملال مختاريه عصرنة الادارة المحلية " مقاربة لترشيد الخدمة العمومية " العدد 12 جامعة سعيدة الجزائر ص22 .

على الخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية ، بالإضافة الى تقديم الخدمة لقطاع الاعمال والمرافق العمومية الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عالية بما يحقق العدل والمساواة " [1]

وفي جدول التالي يوضح الفرق بين الادارة التقليدية الادارة الالكترونية الحديثة

وجه المقارنة	الادارة التقليدية	الادارة الالكترونية
الهدف	التركيز على ادارة الافراد والموارد لتحقيق الكفاءة والفعالية	تشمل التركيز على ادارة المعلومات والرقميات والشبكات لتحقيق التفاعل والتجاوب
التخطيط	مهمة الادارة العليا الخطوط طويلة ومتوسطة الاجل التخطيط من الاعلى الى الاسفل	اشتراك بين الادارة والمتعاملين اعداد الخطط على فترات قصيرة تخطيط افقي
التنظيم	تقسيمات تنظيمية ثابتة تركيز في يد السلطة للإدارة العليا الاتصالات الرسمية تبعا لخط السلطة	الهياكل التنظيمية الشبكة تقسيمات تنظيمية متغيرة تعدد مراكز السلطة وفرق العمل ذاتية الادارة الاتصالات فائقة السرعة

[1] زوامبية عبد النور ، نواري رشيد عصرنة وتحديث الادارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الادارة الالكترونية مجلة الحقوق والعلوم الانسانية المجلد 14 العدد 2 السنة (2021) ص 353 .

القيادة	القائدة مركز التحكم و التوجيه القرارات من سلطة القائد ودور العاملين امداده بالمعلومات الازمة	القائد يقدم الاستشارات ويحل المشكلات القائد يدير ذاته قبل ان يدير الاخرين

الفرق بين الادارة الالكترونية والادارة الالكترونية الحديثة[1]

ومن بين الاليات التي انتهجتها الدولة لعصرنة الادارات المحلية على المستوى الاقليمي وتحسين الجباية المحلية عن طريق وضع استراتيجية لعصرنة وتحصيل الجباية من المكلفين بالضريبة الكترونيا والهدف منها ربح الوقت في هذه الاعمال ، تتجلى هذه من خلال ما يلي :

1_الرقمنة في عمليات التحصيل : وتتمثل في ما يلي :

-تطبيق انظمة حديثة والكترونية وادخال تكنولوجيا الاعلام والاتصال

-تعميم انظمة معلوماتية واحدة

- تفعيل نظام الدفع الالكتروني بدل النقدي

- ازالة التعقيدات وتبسيط الاجراءات امام الادارة الجبائية

2 – الرقمنة في مجال الاعلام والاتصال الضريبي :

تتمثل هذه العملية في:

تدعيم الادارة الجبائية بالوسائل البشرية من خلال تكوين الموظفين من خلال تعزيز الجهاز بمدرسة وطنية للضرائب تعتمد في تكوينها على عصرنة الادارة الالكترونية

-اقامة ايام دراسية وندوات وطنية حول عصرنة النظام الجبائي

3 –انشاء بوابة الترقيم الجبائي الالكتروني :

بوابة الترقيم الجبائي هي عبارة عن خدمة الكترونية تقدمها المديرية العامة للضرائب تهدف الى سهولة الحصول على رقم التعريف الجبائي للشركات والافراد . ومن بين الخدمات التي تقدمها هذه البوابة الالكترونية:

[1] زوامبية عبد النور ، نواري رشيد ،المرجع السابق ص357 .

طلب رقم التعريف الجبائي: بحيث ان مستخدميه يمكنهم الحصول على رقم التعريف الجبائي الخاص بهم سواء كانوا افرادا او شركة

تتبع الطلب : يمكن لمستخدميه تتبع حالة الطلب لاطلاعهم على اخر المستجدات بشأنه

طباعة شهادة التسجيل الجبائي : بعد الموافقة يمكن لمستخدميه طباعة ذلك التسجيل

تأكيد شهادة التسجيل الجبائي : التأكد من مدى صحة تلك الشهادة عن طريق البوابة الالكترونية [1]

3-اطلاق النظام المعلوماتي الجديد جبايتك :

حيث انشاء هذا النظام الجديد المعلوماتي من طرف المديرية العامة للضرائب **لتطبيق جبايتك** الامر الذي من شأنه تعزيز القاعدة التكنولوجية وتحسين وترقية الخدمة عن بعد وتعزيز التحضر الجبائي ، حيث ان هذا النظام المعلوماتي الجديد يعتمد على عصرنة الاجراءات الادارية عن طريق تقديم الخدمات عن بعد للتصريح بالضرائب والرسوم .

وفي هذا النظام المعلوماتي الجديد فقد انشات المديرية العامة للضرائب نافذة مخصصة للمكلفين بالضريبة حيث تسمح لهم بالقيام بتصريحاتهم الجبائي الشهرية عبر موقع جبايتك .

حيث ان بوابة التصريح الالكتروني تعد تسهيلا للمكلفين بالضريبة حيث تشمل ما يلي :

-تجنب التنقلات من اجل تقديم التصريحات المتعلقة بالجباية

-تسهل عملية الولوج الى الادارة 24\24 ساعة خلال كامل ايام الاسبوع

-تزود المكلف بالضريبة بالمعلومات المتعلقة برزنامة التحصيل الجبائي

-الدفع عن طريق الانترنيت للضرائب والرسوم

-تسهل عملية الولوج الى استمارات التصريحات المودعة والاطلاع عليها [1]

[1] عطية مصعب بن عالون ،ليلى هواري عصرنة الادارة في النظام الجبائي الجزائري مجلة القانون والاعمال المجلد 1 العدد 1 السنة (2025 جوان) ص24-25 .

المبحث الثاني: تفويض المرفق العام كآلية لتمويل الجماعات المحلية وتحقيق التمية المستدامة

يعد تفويض المرافق العمومية العامة من الاساليب التي تسمح بإدارة المرافق العامة للخواص الامر الذي يؤدي الى تخفيف العبء على الدولة .

فالجزائر اليوم تسعى في اطار النهوض بالتنمية واعتماد تقنية التفويض كأحد الاساليب الحديثة التي من شانها فتح المجال امام القطاع الخاص للاستثمار والمشاركة في جميع القطاعات التابعة للجماعات المحلية من خلال مختلف صيغ العقود الامر الذي من شأنه تحسين اداء الخدمات العمومية المحلية المقدمة للمرتفقين ، ومن جانب اخر دعم الدور التنموي المستدام وخاصة القطاع الاقتصادي لهذه الجماعات مما ستعطي ثمارها دون شك لتفعيل هذه النصوص التطبيقية التقنية.[2]

فنلاحظ اليوم ان المشرع الجزائري قد تبنى أساليب جديدة من أساليب تفويض المرفق العام التي هي تابعة للجماعات المحلية طبقا للمرسوم 15\247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام المعدل والمتمم بالقانون 23\12 المتضمن قانون الصفقات العمومية والمرسوم التنفيذي المتعلق بتفويض المرفق العام 18\199 التي من شانها تحقيق التنمية المستدامة للجماعات المحلية .

سيتم التطرق في هذا المبحث الى مطلبين المطلب الاول مفهوم تفويض المرافق العامة والمطلب الثاني الى اشكال وانواع التفويض .

المطلب الاول : مفهوم تفويض المرفق العام

ظهر مصطلح تفويض المرافق العامة لأول مرة من طرف الأستاذ جون ميشال اوبي في سنوات الثمانيات في كتابه "**المرافق العمومية المحلية** " فهو اطار يجمع بين كل العقود التي تتضمن تفويض المرفق العام .

---

[1] بوزيان فيصل ، محي الدين محمود عصرنة الادارة الجبائي كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة مجلة الدراسات الاقتصادية المجلد 21 العدد 1 السنة (2021) ص161-162 .

[2] اسماعيل فريحات ، صباح حمياتي ، تفويض المرفق العام كآلية لتعزيز التنمية المحلية وتحقيق التنمية المستدامة مجلة طبنه للدراسات العلمية الاكاديمية المجلد 4 العدد3 السنة 2021 ص 696 .

في حين أنه من الناحية القانونية قد استعمل هذا المصطلح في سنوات التسعينات من خلال القانون رقم 92-125 الخاص بالإدارة الاقليمية ، حيث أن هذا القانون استعمل مصطلح التفويض لكنه لم يعطه تعريفا دقيقا فقد استعمل المصطلحات الاتية:

- اتفاقية تفويض المرفق العام
- اتفاقية التسيير المفوض
- عقد المرفق العام

وليؤكد هذا المصطلح القانوني الجديد فقد كرسه القانون 93-122 المؤرخ 9 جانفي 1993 المتعلق بمحاربة الرشوة والشفافية في الحياة الاقتصادية . [1]

حيث انه قبل هذا القانون كان تفويض المرفق العام موجودا بكل أنواعه كعقود الامتياز والايجار وغيرها لكن هذا القانون أعطى اطارا قانونيا لتفويض المرفق العام فهو يعطي النظام المطبق على اتفاقيات تفويض المرفق العام ، لكنه بالمقابل لم يعط تعريفا دقيقا لمصطلح تفويض المرفق العام فحسب تعريف الاستاذ: **C.chenuaud.frazier هو التقنية التي تسمح بالتعاقد مع شخص خاص لتسيير مرفق حسب العقود المعروفة من قبل (الامتياز، ايجار التسيير...)**

وبالتالي فمصطلح التفويض المرفق العام مصطلح واسع يضم كل العقود التي تتنازل عنها الهيئات العمومية عن طريق تسيير مرفق عام دون ان تتنازل عنه كليا، اضافة الى ان التفويض استعمل بصفة عامة في اللغة القانونية . ومعنى ذلك انه تخلي السلطة الادارية العليا عن بعض الصلاحيات وتفويضها الى الخواص ، اذ أن هناك نوعان من التفويض (تفويض الاختصاص والامضاء) فهذا المصطلح الجديد أتى لتأطير العلاقة بين صاحب الاختصاص الهيئة العمومية المكلفة بإنشاء وتنظيم وتسيير المرفق العام ، وبالتالي فاختيار تفويض المرفق العام يدخل في اطار اختصاص وصلاحيات الهيئات العمومية ، وأن هذا القانون لم ينص على الطريقة المناسبة لتسييره وأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الأهمية الاستراتيجية والقانونية للمرفق

[1] ذبيح سفيان ، تفويض المرفق العام كآلية لتخفيف العبء على الدولة وترقية الخدمة العمومية من خلال الاستعانة بالقضاء الخاص ملتقى دولي حول التحولات الجديدة لإدارة المرفق العام في الجزائر 28\29 نوفمبر 2018 كلية العلوم الاقتصادية جامعة المدية ص5-6 .

وكذلك الأهداف المرجوة من المرفق بعد وضع كل الايجابيات والسلبيات في ميزانية تخص كل تسيير للمرفق العمومي .[1]

أما المشرع الجزائري لم يضع نظام قانوني للتفويض المرفق العام الافي سنة 2015 بموجب المرسوم 15\247 المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ، في حين استعمل المشرع الجزائري المرفق العام لأول مرة في قانون المياه 05\12 المؤرخ في 4 اوت 2009 في نص المادة 101 من الفقرة 2 على ما يلي : " .....**يمكن للدولة منح امتياز تسيير الخدمات العمومية للمياه لأشخاص خاضعين للقانون العام على اساس دفتر الشروط ونظام خدمة يصادق عليها عن طريق التنظيم كما يمكن تفويض كل جزء من تسيير هذه الخدمات لأشخاص معنويين خاضعين للقانون العام او الخاص بموجب اتفاقية** "

من خلال هذا يمكن القول بأن المشرع الجزائري في قانون المياه اعتبر تقنية التفويض كأسلوب مستقل بحد ذاته لا يشمل الامتياز وانما يختلف عنه .[2]

ولقد ذكر القانون 02\01 المتعلق بالكهرباء والغاز في المادة 72 بقولها : " **تمنح الدولة الضامنة للمرفق العام الامتياز ، في ميدان الكهرباء والغاز ويتم ذلك عن طريق موجب مرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالطاقة بعد اخذ راي لجنة الضبط** "[3]

اما الدكتورة نادية ظريفي فقد عرفت تفويض المرفق العام على النحو التالي :

هو ذلك العقد الذي من خلاله يخول شخص من القانون العام (الدولة ، الجماعات المحلية ، المؤسسات العمومية) بتسيير واستغلال وطريقة تحصيل المقابل المالي ، ويتحصل المفوض له على المقابل المالي للتسيير والاستغلال من اتاوات المرتفقين مقابل اداء خدمة ، اوعن طريق الادارة لكن يجب ان يكون هذا المقابل المالي مرتبطا باستغلال مرفق وناتجا عن تشغيله ويكون هذا الاستغلال لمدة معينة قد يشمل المرافق العامة او التجارية او الصناعية ويتم اختيار

---

[1] حافظي سعاد ، ابرام اتفاقيات تفويضات المرفق العام دراسة على ضوء المرسوم الرئاسي 15\247 المتعلق بالصفقات العمومية والمرسوم التنفيذي 18\199 المتعلق بتفويض المرفق العام ، مجلة قانون النقل والنشاطات الميدانية العدد 5 السنة 2022 ص33 .

[2] فوناس سهيلة تفويض المرفق العام في القانون الجزائري أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص قانون جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة 2018 ص22 .

[3] المادة 72 من القانون 02\01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق ل5 فبراير سنة 2002 المتعلق بالكهرباء والغاز وتوزيع الغاز بواسطة القنوات الجريدة الرسمية العدد 78 الصادرة ب6\2\2002 المعدل بقانون المالية سنة 2015.

المفوض وفق اجراءات واضحة تضمن الشفافية والمنافسة لاختيار الافضل وبذلك ضمان الخدمة العمومية اجود واحسن تجاه المرتفقين وفق عقد يحدد حقوق المفوض له التزاماته بكل قيود المرفق من مساواة واستمرارية وضرورة التكيف مع المحيط الداخلي والخارجي .[1]

الامر الذي ادى الى اختلاف المصطلح وفق مختلف القوانين هذا ما سنتطرق اليه في الفرع الاول تعريف التفويض وفق قانون البلدية 11\10 في حين الفرع الثاني مصطلح التفويض في ظل المرسوم الرئاسي 15\247 .

الفرع الاول : معنى تسيير وتفويض المرفق العام في ظل قانون البلدية 11\10 :

يعتبر التفويض وتسيير المرافق العمومية وفق قانون البلدية من الأساليب الحديثة لإشراك القطاع الخاص في ادارة وتسيير المرافق العمومية. ولقد أكد معنى تسيير وتفويض المرفق العام حسب القانون 11\10 في الموارد الواردة في الفصل الرابع بعنوان **الامتياز وتفويض المصالح العمومية بعنوان الامتياز وتفويض المصالح العمومية** من الباب الثالث بعنوان المصالح العمومية للبلدية ، اذ تعذر تسييرها مباشرة أوعن طريق أسلوب المؤسسة العمومية حسب النص الوارد في المادة 150 من قانون البلدية بقولها:"..... **ويمكن تسيير هذه المصالح مباشرة في شكل استغلال مباشر أوفي شكل مؤسسة عمومية بلدية عن طريق الامتياز أو التفويض** "

أما المادتين 155 و156 فقد أسست لأعمال الامتياز والتفويض والاحالة للتشريع والتنظيم المعمول به[2]

ويتميز تسيير وتفويض المرافق العمومية المحلية حسب قانون البلدية 11\10 بتسيير لمصالحها العمومية للبلدية يكون يشكل صفقات وعقود مكتوبة بحيث تحدث عنها القانون 12\23 المتعلق بالصفقات العمومية في المادة الثانية منه :**على أن الصفقة هي عقود مكتوبة تبرم بمقابل ، من المشتري العمومي المسمى ب" المتعامل المتعاقد " لتلبية حاجات المصلحة**

[1] ذبيح سفيان تفويض المرفق العام كآلية لتخفيف العبء عن الدولة وترقية الخدمة ، المرجع السابق ص 6 .

[2] نايل صونيا ، التسيير المفوض للمرفق العام المحلي من قانون البلدية الجزائري ، مجلة المفكر العدد 15 جامعة تبسة ص725 .

المتعاقدة في مجال الاشغال [1]واللوازم والدراسات وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفي التشريع والتنظيم المعمول بهما "

ومن خلال استقراء المادة 156 من القانون البلدية السالف الذكر " يمكن للبلدية ان تفوض المصالح العمومية المنصوص عليها في المادة 149 اعلاه عن طريق عقد برنامج او صفقة طلبية طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[2]

الفرع الثاني: معنى تسيير وتفويض المرفق العام في ظل المرسوم الرئاسي 15\247

لقد أكد المشرع الجزائري في المرسوم 15\247 المتعلق بعقود تفويض المرفق العام المحلي المعدل والمتمم بالقانون 12\23 في المادة 207 انه :" **يمكن للشخص المعنوي الخاضع للقانون العام المسؤول عن المرفق العام ، ان يقوم بتفويض تسييره الى مفوض له وذلك مالم يوجد حكم تشريعي مخالف ويتم التكفل باجر المفوض له، بصفة اساسية من استغلال المرفق العام**" [3]

ونستنتج من خلال هذه المادة أنه يوجد نوع من المرافق العمومية التي لا تخضع للتفويض ويجب أن يكون هذا المنع بموجب نص تشريعي وليس تنظيمي ، وبصيغة اخرى فان القانون هو من يحدد متى يكون المرفق العام غير قابل للتفويض [4]

حيث انه و بالرجوع الى نص المادة 209 في هذا المرسوم نلاحظ ان تفويض المرفق العام مقترنا بالصفقات العمومية ، وسبب ذلك راجع الى اجراءات تفويض المرفق العام هي نفس الاجراءات الخاصة بالصفقات العمومية .

و من خلال استقراء تعريف المادة 207 نجد ان المشرع الجزائري قد قدم ثلاثة أركان لتفويض مرفق عمومي بحيث يكون:

---

[1]المادة 2 من قانون 12\23 مؤرخ في 18 محرم 1445 الموافق ل5 غشت سنة2023 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية جريدة الرسمية عدد 51 في 6 اوت 2023 .

[2] المادة 156 من القانون 10\11المرجع السابق.

[3]المادة 207 من المرسوم الرئاسي 15\247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

[4]راضية رحماني قراءة في عقد تفويض المرفق العام في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15\247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، حوليات جامعة الجزائر المجلد 36 العدد 4 كلية العلوم الاقتصادية جامعة البليدة الجزائر السنة 2022 ص 55.

- أن يكون محل التفويض مرفقا عاما قابلا للتفويض
- أن يكون تفويض المرفق بموجب اتفاقية
- أجر المفوض له من استغلال المرفق العمومي.

الفرع الثالث: معنى تسيير تفويض المرفق العام المحلي في ظل المرسوم التنفيذي المتعلق بتفويض المرفق العام 18-199:

يعتبر المرسوم التنفيذي 18-199 آلية فعالة لإرساء القواعد الجديدة ، وتحسين تسيير المرافق العمومية المحلية وعصرنة طرق التسيير المحلي لتلبية حاجيات المواطنين عن طريق اشراك القطاع الخاص ،الامر الذي يؤدي الى آلية تدعيم الاستقلالية المالية للجماعات المحلية وتحسين بدائل اخرى لتمويل الجماعات المحلية .

حيث يقصد بتفويض المرفق العام في ظل هذا القانون بأنه : " **هو تحويل بعض المهام السيادية التابعة للسلطات العمومية لمدة محددة الى المفوض له المذكور في المادة 4 ادناه بهدف الصالح العام** " [1]

في حين فقد أضافت المادة 4 من نفس المرسوم بانه: " **يمكن للجماعات الاقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري التابعة لها والمؤسسات ذات الطابع الاداري والمسؤولة عن مرفق عام ، التي تدعى في صلب النص السلطة المفوضة ان تفوض تسيير مرفق عام الى شخص معنوي او خاص خاضع للقانون الجزائري يدعى في صلب النص المفوض له بموجب اتفاقية تفويض** " [2]

وبالتالي نلاحظ أن نص المادةَ 207 كانت اكثر تفصيلا في تعريفها لتفويض المرفق العام بالمقارنة بالتعريف الوارد في نص المادة 2 من المرسوم التنفيذي 18-199 بحيث قدم لنا تعريفا جد مختصر كان يفترض من المشرع تقديم تعريف اكثر تفصيلا من التعريف الوارد في المادة 207 ، يتبين لنا من خلال هذا ان تفويض المرفق العام هو : " **عقد اداري يسمح**

[1] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 18 \199 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1439 الموافق ل2 غشت المتعلق بتفويض المرفق العام

[2] المادة 4 من المرسوم رقم 18-199، المرجع نفسه.

بتفويض تسيير مرفق عام الى شخص معنوي عام او خاص والانتقال من طريقة الادارة المباشرة الى طرق غير مباشرة في الادارة لتسيير مرفق عام .[1]

ولقد كرسّ المشرع الجزائري في اطار المرسوم التنفيذي 18-199 التعريف العام المحلي الذي يشمل عقود التفويض باعتبارها عقود ادارية تسمح بتفويض المرفق العام بانها تحتوي على اطراف متعاقدة بحيث تشمل السلطة المفوضة والسلطة مانحة التفويض والمفوض له المكلف بتسيير واستغلال المرفق العام والمنتفعون من المرفق العام بصفتهم طرف ثالث :

اولا: السلطة المفوضة :

من خلال ما نصت عليه المادة 4 من المرسوم التنفيذي 18-199 تعد المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري التابعة لها سلطة مفوضة لها بالاختصاص بتفويض مرفق عام الى شخص اخر، في حين انه من خلال المادة 5 من نفس المرسوم يمكن للسلطة المفوضة ان تكون عبارة عن اشخاص معنوية خاضعة للقانون العام في اطار تجمع اضافة انه بإمكان الاشخاص العموميين المذكورين اعلاه ممثلا عنهم بموجب اتفاقية ويحوز العضو المعين صفة السلطة المفوضة له ويمثل اعضاء التجمع لتجسيد المرفق العمومي .

ثانيا: المفوض له:

حيث أنه بإمكان المفوض له وفق المرسوم ان يكون شخصا معنويا وهذا ما أكدته المادة 4 من نفس المرسوم، ومن خلال هذه المادة يمكن القول ان المشرع الجزائري لم يذكر مفهوم التفويض المحلي من المرفق [2]مثل ما أخذ به المشرع الفرنسي في تعريفه لمصطلح التفويض لأول في قانون 92\125 المتعلق بالإدارة الاقليمية والجمهورية بحيث اطلق عليه اسم LOI JOX الذي تم من خلاله منح سلطة الجماعات الاقليمية تفويض مرافقها العامة للأشخاص العامة والخاصة .[3] بل وان المشرع الجزائري قد ذكر عدة مفاهيم لتفويض المرفق العام بطريقة غير مباشرة تكون

---

[1] عبد الصديق الشيخ ، اشكال تفويض المرفق العام في ظل المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المتضمن تفويضات المرفق العام مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، المجلد 12 العدد 2 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر السنة 2020 ص195 .

[2] المادة 4 و5 من المرسوم 18-199المرجع السابق.

[3] الراعي العيد تفويض المرفق العام مفهومه، اسسه ، اشكاله في ظل المرسوم 18-199 ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية ، المجلد 13 العدد 2 السنة 2020 ص423 .

من خلال صفقات عمومية، عقد برامج، امتياز، سلطة عمومية، استغلال مباشر وهذا ما نستنتجه من خلال نص المادة 156 من قانون البلدية السالف الذكر.

ثالثا: طبيعة العلاقة بين صاحب التفويض والسلطة المفوضة:

تعد العلاقة بين صاحب التفويض والسلطة المفوضة هي علاقة تعاقدية ، باعتبار ان تفويض المرفق العام عبارة عن عقد بالمعنى الصحيح والدقيق للكلمة اذ انه يحظى بموافقة ورضا الطرفين المتعاقدين باعتباره عقد من العقود الملزمة لجانبين ، اذ يتضمن حقوقا والتزامات بين السلطة المفوضة من جهة والمفوض له من جهة اخرى اذ ان تفويض هذه المرافق يتحقق من خلاله العلاقة التعاقدية بين السلطة مانحة التفويض والمفوض له، اما عن الاعتبارات التي تجعل من الصيغ التعاقدية هي الغالبة في تفويض المرفق العام وتكون من خلال :

- ان تفويض المرفق العام يرتبط بالعديد من الحقوق والالتزامات التي تقع على عاتق اطرافها الامر الذي يجعلها تتطلب الكثير من التفصيل الذي يعجز عن تحقيقه العمل الاداري الانفرادي
- العمل القانوني مظهر من مظاهر امتيازات السلطة العامة دون ان يكون للشخص الملتزم معها اي دور
- مبدأ الشفافية ومبدا المنافسة من اهم المبادئ الاساسية لتفويض المرفق العام
- اسلوب التعاقد من الاساليب الناجعة لمواجهة التطورات في شتى المجالات اجتماعية اقتصادية وغيرها [1]

المطلب الثاني : أنواع تفويض المرافق العامة المحلية وآليات دعمها في تمويل الجماعات المحلية :

ان تفويض المرافق العامة من اساليب التفويض الغير المباشرة لتسيير المرافق العمومية وهذا ما نصت عليه المادة 210 من المرسوم 15\247 ، وبالتالي فأشكال تفويض المرافق العامة تختلف على حسب مستوى التفويض والخطر الذي يتحمله المفوض له ورقابة السلطة المفوضة ، ولقد ذكرت هذه المادة اشكال التفويض على سبيل المثال بحيث تتمثل في عقد الامتياز وعقد الايجار والوكالة المحفزة وعقد التسيير كما ذكرت المادة 49 من المرسوم التنفيذي 18\199

[1] عبد الصديق الشيخ ، اشكال تفويض المرفق العام في ظل المرسوم 18\199 ، المرجع السابق ص197 .

الى معيار آخر لاختلاف المرافق العامة بحيث يكمن هذا الاختلاف في مدى تعقيد المرفق العام ، اضافة الى انه قد ذكرت المادة ايضا اشكال التفويض المرفق العام مثلها كمثل التي هي موجودة في المرسوم الرئاسي 15\247 السالف الذكر. [1]

وهذا ما سيتم التطرق اليه بالتفصيل الفرع الاول اشكال تفويض المرافق العامة المحلية والفرع الثاني دور المرافق العمومية في تمويل الجماعات المحلية .

الفرع الاول: اشكال تفويض المرافق العامة المحلية :

بالرجوع الى نص المادة 210 من المرسوم الرئاسي 15\247 في الفقرتين 1و2 تنص على ان المرفق العام يأخذ تفويض المرفق العام يأخذ على حسب مستوى التفويض والخطر الذي يتحمله المفوض له ورقابة السلطة المفوضة شكل الامتياز او الايجار او الوكالة المحفزة هذا ويمكن ان يأخذ التفويض اشكالا اخرى تحدد عن طريق التنظيم . وبالتالي فالمشرع الجزائري حدد الاشكال التي يأخذها تفويض المرافق العامة والتي تكون بمجموعة الاساليب تتمثل في :

اولا : عقد الامتياز

لقد تعددت التعريف في تعريف عقد الامتياز بيث عرفه **الاستاذ زويميه رشيد بأنه** " **عقد تبرمه الجماعات العمومية مع شخص طبيعي او معنوي خاص يسمى صاحب الامتياز لتسيير مرفق عمومي في اطار احترام دفتر الشروط مع تحمل صاحب الامتياز مخاطر واعباء التسيير** "[2]

في حين عرفه الاستاذ عمار بوضياف على أنه " **تعهد الادارة ممثلة في الدولة والولاية والبلدية الى أحد افراد او اشخاص القانون الخاص بإدارة مرفق اقتصادي واستغلاله لمدة معينة عن طريق اموال وعمال يقدمها الملتزم وعلى مسؤوليته ، وفي المقابل يتقاضى رسوما يدفعها كل من انتفع بالخدمات** "

وبالتالي فعقد الامتياز يستوجب منح استقلال مرفق عام لمدة محددة وفي نهاية مدة العقد تعود الاملاك الى الدولة والجماعات المحلية .[3]

---

[1] الراعي العيد ، تفويض المرفق مفهومه اسسه اشكال في ظل المرسوم 18\199، المرجع السابق ، ص428 .

[2] فوناس سهيلة تفويض المرفق العام في القانون الجزائري المرجع السابق ص86 .

[3] فاتح مزيني ، اشكال تفويضات المرفق العام في ظل المرسوم الرئاسي 15\247 والمرسوم التنفيذي 18\199 مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية المجلد 7 العدد 1 في جانفي 2020 ص961 .

أما المشرع الجزائري فقد عرف عقد الامتياز في المرسوم 15\247 في المادة 210 السالف الذكر وقدد حددت المادة مضمون وما يحتويه عقد الامتياز.

خصائص عقد الامتياز:

من خلال هذه التعاريف نستنتج ان لعقد الامتياز خصائص تتمثل في :

-يكون في عقد امتياز المرافق العمومية سلطة مفوضة تشمل الجماعات الاقليمية والمؤسسات الادارية التابعة لها

- ❖ تخضع رقابة السلطة المفوضة في امتياز المرفق العام الى رقابة جزئية
- ❖ موضوع عقد امتياز المرفق يكون بإنشاء واستغلال المرافق العامة
- ❖ عقود الامتياز محددة وطويلة تحدد ب30 سنة ،بالإضافة الى انه يمكن اجراء تمديدها بموجب ملحق
- ❖ يخضع المفوض له للقانون الجزائري سواء كان شخصا عاما او خاصا [1]

الطبيعة القانونية لعقد الامتياز:

يعد عقد الامتياز آلية لتسيير المرافق العامة ذو طابع تنموي واستثماري، بحيث يمتاز عقد الامتياز على نوعين من الشروط تنظيمية و تعاقدية فقد اختلف الفقهاء في تحديد الطبيعة القانونية لعقد الامتياز فمنهم من يرى ان عقد الامتياز عقد انفرادي تصدره السلطة مانحة الامتياز ويرضخ المستفيد لشروطها ، ومن يرى عقد من العقود القانون المدني يخضع له كما تخضع له بقية العقود من القواعد ، وقد صاغ الفقيه دوجي نظرية العمل المختلط ومفادها ان عقد الامتياز هو عبارة عن عمل قانوني مركب يحتوي على نوعين من النصوص تنظيمية وتعاقدية وتعد هذه النظرية الاكثر قبولا لعقد الامتياز [2]

ثانيا-عقد الايجار:

عقد الايجار من اساليب تفويض وتسيير المرافق العمومية المحلية وقد انتشر في الجزائر بشكل اوسع نظرا لبساطته ، ولقد تعددت التعاريف الفقهية لتعريف عقد الايجار فلقد عرف الفقه عقد الايجار على أنه " **العقد الذي بمقتضاه يفوض شخص معنوي عام يسمى "المؤجر" شخصا**

[1] الراعي العيد تفويض المرفق العام اسسه واشكاله في ظل المرسوم 18\199 المرجع السابق ، ص 429- 430

[2] ذبيح سفيان ، تفويض المرفق العام كآلية لتخفيف العبء على الدولة وترقية الخدمة ، المرجع السابق ص13 .

اخر يسمى "المستأجر" بتسيير مرفق عام لمدة معينة ويقدم له التجهيزات اللازمة ويتقاضى المستأجر مقابلا ماليا يحدد في العقد يدفعه للمنتفعين من المرفق في شكا اتاوة على ان يدفع المستأجر مساهمة مالية للشخص لاسترجاع مصاريف المنشآت والاجهزة الاصلية [1]

اما الفقيه ديلو بادير فقد عرف عقد الايجار على انه :" **اتفاق يقوم بموجبه شخص عام بتكليف شخص آخر باستغلال مرفق عام تحت مسؤوليته ، مع تقديم المنشآت اليه على ان يدفع المستأجر مقابلا للشخص العام المتعاقد** "

من خلال هذين التعريفين نلاحظ اختلاف بين عقد الامتياز وعقد الايجار حيث ان طبيعة عقد الايجار تكون عبارة عن عقد وموضوع الايجار يكون استغلال المرفق العمومي اضافة الى انه يكون ناتج مالي لاستغلال ذلك المرفق العمومي على عكس عقد الامتياز الذي يجعل من صفقة عمومية ، وبالتالي فالأمر الذي يجعلهما من اشكالا من عقود تفويض المرافق العمومية وتسييرها [2]

اما المشرع الجزائري فقد عرف عقد الايجار في ظل المرسوم الرئاسي 15\247 السالف الذكر في المادة 210 على انه " تعهد السلطة المفوضة للمفوض له بتسيير مرفق عام وصيانته مقابل اتاوة سنوية يدفعها له ويتصرف له ، حينئذ لحسابه وعلى مسؤوليته [3].

خصائص عقد الايجار:

من خلال هذه التعاريف نستنتج ان عقد الايجار ينفرد بخصائص وميزات عن عقود التفويض الاخرى تتمثل فيما يلي :

1. محل عقد الايجار واستغلاله مرفق عام بحيث يتحمل المتعاقد مسؤولية استغلال المرفق العام ويحصّل الرسوم من المنتفعين من المرفق مقابل اداء وتقديم خدمات المرفق
2. التزام الجهة الادارية المتعاقدة بتقديم المباني والمنشآت التي تمكن المستأجر او المتعاقد معها من القيام بمهمته في استغلال المرفق

[1] راضية رحماني قراءة في ظل المرسوم الرئاسي 15\247، المرجع السابق ص 60.

[2] مغني منيرة، حزام فتيحة عقد الايجار كأحد آليات تفويض المرافق العمومي في الجزائر مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 7 جامعة بومرداس السنة 2022 ص 40 .

[3] المادة 210 من المرسوم الرئاسي 15\247 المتعلق بتفويضات المرفق العام المرجع السابق.

3. التزام المستأجر المرفق العام بدفع مقابل للجهة الادارية رسوما من العائدات التي حصلها من المنتفعين من خدمات المرفق ونتيجة استغلاله للمرفق العام ،ويعتبر هذا الالتزام آلية تساهم في عملية الاستثمار وتقديم المرافق والمنشآت محل الاستغلال

وبالتالي فالمادة 210 من المرسوم الرئاسي 15\247 نجد انها اقتصرت في ايجار المرفق العام بصيانته وتسيره والتزام الادارة تقديم المرفق العام وتمويله وقيام المستأجر بدفع لها اتاوى سنوية مقابل ما يتلقاه من المنتفعين وكذلك نتيجة استثماره من المرفق العام فهنا الشخص في عقد الايجار يتصرف لحسابه وتحت مسؤوليته الكاملة ويعد شكل من اشكال تفويض المرافق العامة وهو اخف وطأة من عقد الامتياز باعتبار ان المفوض له لا يتحمل الجزء الاكبر من الاستثمارات بل تشاركه الادارة في تسييره كأصل عام .[1]

ثالثا–عقد الوكالة المحفزة :

تعد الوكالة المحفزة صورة الثالثة من اشكال تفويض المرافق العامة وقد لجات اليها الجزائر والتي من خلالها يتم اشراك اشخاص القانون الخاص من اجل التسيير المرافق العامة . وقد تعددت مختلف التعريف الفقهية لعقد الوكالة المحفزة فقد عرف الوكالة المحفزة الفقيه braconnier على انه :" **عقد توكل من خلاله احدى السلطات العمومية تسيير وصيانة مرفق عام الى شخص طبيعي او معنوي من اشخاص القانون الخاص لحساب الجماعة العمومية المفوضة ويكون المبلغ المالي باجر محدد بنسبة مئوية من رقم الاعمال المحققة اضافة الى علاوة انتاجية وجزء من الارباح يمنح من احد السلطات العمومية لا من طرفي مرتفقي المرفق العام** "

حيث ان هذا التعريف جاء بمفهوم قريب لعقد الوكالة المحفزة وقد بين لنا هذا التعريف الطريقة استغلال المرافق العمومية واطراف عقد التفويض المالي . [2]

[1] مبخوتة احمد الاشكال الحديثة لتفويض المتعلقة بإدارة واستغلال المرافق العامة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المركز الجامعي احمد بن يحيى الونش ريسي تيسمسيلت الجزائر المجلد 4 العدد 1 السنة 2021 ص416 – 417

[2] ايمن ياسمين ، سفكالي ريم الوكالة كآلية حديثة لحكومة المرافق العامة ، المجلة الدولية للبحوث القانونية المجلد 7 العدد1 جامعة الوادي الجزائر السنة 2023 ص364 .

اما المشرع الجزائري فقد عرفها المرسوم الرئاسي 15\247 في المادة 210 الفقرة 3 على ان الوكالة المحفزة هي : **تعهد السلطة المفوضة للمفوض له بتسيير او بتسيير وصيانة المرفق العام لحساب السلطة المفوضة التي تمول بنفسها اقامة المرفق العام وتحتفظ بإراداته** " [1]

وبالتالي فعقد الوكالة المحفزة يقوم على تشجيع الاستثمار واشراك القطاع الخاص ، ومن خلال هذه التعاريف نستنتج ان لعقد الوكالة المحفزة خصائص تتمثل في :

1. السلطة المفوضة تتحمل اقامة المرفق العام وتموله بنفسها وتحتفظ بإدارته ورقابة الاشراف عليه كليا
2. ان المفوض له يقوم بتسيير المرفق العام وصيانته لحساب السلطة المفوضة عم تحمله لكل المخاطر
3. ان يحصل المفوض له اجرا يحصّل عليه مجددا بنسبة مئوية من رقم الاعمال ومنحه الانتاج وحصة الأرباح
4. في عقد الوكالة المحفزة يكون تفويض المرفق العام لمدة 10 سنوات ويمكن تمديد المدة لمدة سنتين بموجب ملحق
5. ان يكون هناك اشراك التنظيم لصلاحية تحديد التعريفة التي يدفعها مستخدمو المرفق العمومي بين السلطة المفوضة والمفوض له والتي يحصلها المفوض له لحساب السلطة المفوضة . [2]

رابعا- عقد التسيير: هي من العقود التي تقوم بتسيير وادارة المرافق العامة ، فهو الشكل الذي تعهد اليه السلطة المفوضة من خلاله للمفوض له تسيير المرفق العام او تسييره وصيانته بدون تحمل المفوض له اية مخاطر، ويدفع اجر المفوض له مباشرة بواسطة منحه تحدد بنسبة مئوية من رقم الاعمال تضاف اليها منحة انتاجية وان السلطة المفوضة تحدد كل التعريفات التي يقوم بها المنتفعون من المرفق العام وتحتفظ بالأرباح وفي حالة العجز تقوم السلطة المفوضة تقوم

[1] المادة 210 من المرسوم 15\247 المرجع السابق.

[2] الراعي العيد تفويض المرافق العامة اسسه اشكاله ، المرجع السابق ص431-432 .

بتعويض ذلك المسير الذي يتقاضى اجرا جزافيا ويحصل على له على التعريفات لحساب السلطة المفوضة ، فمدة عقد التسيير لا تتجاوز 5 سنوات [1].

اما المشرع الجزائري فقد عرف عقد التسيير للمرفق العام في المادة 210 من المرسوم الرئاسي السالف الذكر بانه :" **تعهد السلطة المفوضة للمفوض له بتسيير او بتسيير صيانة المرفق العام ويستغل المفوض له المرفق العام لحساب السلطة المفوضة التي تمول بتنفسها المرفق العام وتحتفظ بإدارته**[2]"

من خلال هذه التعاريف نستنتج ان عقد التسيير خصائص يمتاز بها تتمثل في :

1. ان هذه السلطة تموّل بنفسها انشاء وانجاز المرفق العام ، اضافة الى انها توضع شروط تقنية اقتصادية ومالية لاستغلال ذلك المرفق
2. صيانة واستغلال المرفق العام توكل الى الشخص الطبيعي والمعنوي الخاضع للقانون الخاص وان هذا الشخص يقوم بتصرف لحساب السلطة المفوضة مقابل اجر يتلقاه وتقديمه سنويا تقريرا ماليا وتقنيا لحصيلة تسييره للمرفق العام.
3. تقوم السلطة المفوضة بدفع بكل مباشر اجرة هذا الشخص من خلال منحه منحة تحدد من رقم الاعمال وتضاف اليه منحة انتاجية والتي وحدها تحددها تحدد التعريفات التي يقوم بدفعها المنتفعون من المرفق ويقوم المفوض له بتحصيلها للسلطة المفوضة المعينة [3]

الفرع الثاني: اهمية مساهمة عقود التفويض في تمويل الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة :

تعتبر تقنية تفويض المرافق العمومية آلية فعالة ومحور اساسي في تعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ، من خلال اشراك القطاع الخاص في تسيير المرافق المحلية عبر آلية التفويض الامر الذي يسهم في تحسين جودة الخدمة العمومية وتحصيل ايرادات لفائدة الجماعات المحلية مما يسهم في تمويل لنفقاتها ذاتيا وتحقيق التنمية المحلية والاستغلال الذاتي

[1] أحمد كروش، محمد ختير دور التسيير المفوض في تحسين مداخيل الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية بوراشد ولاية عين الدفلى ،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 6 العدد 2 السنة 2022 جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر ص225 .

[2] المادة 2 من المرسوم الرئاسي 15\247 ، المرجع السابق.

[3] سفيان ذبيح تفويض المرفق العام كآلية لتخفيف العبء وترقية الخدمة العمومية ،المرجع السابق ص15 .

لمواردها ، حيث وان التنمية المستدامة للجماعات المحلية لا يكمن فقط بتحصيل الجباية والاعانات المركزية بل يتم تنويعها عبر مصادر أخرى لتعزيز الاستقلالية الفعالة للجماعات المحلية آليات تبرز من خلال ما يلي:

اولا :

أ- **التقليل من اعباء الخزينة العمومية :** ان الغاية من تفويض المرافق العامة المحلية هو الاتجاه نحو الفعالية وارساء القواعد جديدة هدفها تحسين رؤية المؤسسات وتحقيق الجدية في ادائها مع عصرنة طرق التسيير والخدمات في مجالات عدة كمجال الطاقة والنقل الحضري حيث ان تفويض المرافق العامة يعمل على التقليل من الاعباء على الحزينة العمومية وتخلص الدولة من الاعباء المالية لأنه من الصعب تامين موارد في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي. [1]

ب-ضمان استمرارية تمويل التنمية وتحفيز الدورة الاقتصادية محليا: حيث وأن تفويض المرفق العام يبنى أساسا على الحكم الراشد اما ان يكون متوسطا أو طويل الأمد يوفر للجماعات المحلية تنمية مستدامة الأمر الذي يؤدي الى استثمارها في مشاريع تنموية جديدة فتفويض هذه المرافق لا يمّول الايرادات فقط بل يزيد من فرص عمل وزيادات في تحصيل الضرائب الغير مباشرة وتغذية الدورة المالية للجماعات المحلية فبالتالي فعقود تفويض المرافق العامة لا يمكنها تدعيم الدور الراشد الاعن طريق آلية الحكم الراشد.

ج-تعزيز الاستقلالية المالية : الايرادات الناتجة عن تفويض مرافق ركيزة للاستقلالية المالية وبالتالي تمكن الجماعات المحلية من تقليل لجوئها الدائم للإعانات والقروض فتعد بديلا لمواجهة مختلف الظروف فالتمويل الذاتي عبارة عن نظام يمكنها من الاستغناء تدريجيا عن منح الدولة بغرض دعم ميزانية الجماعات المحلية فأسلوب التفويض المرفق ساهم في تقليص الضغط الضريبي والتقليل من الاعانات المركزية التي تؤثر على

استقلالية الجماعات المحلية والتي تعتمد عليها في ميزانيتها اضافة الى ان اسلوب التفويض يساهم في تمويل احتياجات المواطنين[2]

---

[1] بن عميروش ريمة ، تفويض المرفق العام بين تقليص الدولة وضرورة اشراك القطاع الخاص ، مجلة الفكر القانوني والسياسي المجلد 8 العدد 1 السنة 2024 ص 229 .

[2] فطوش رزق، تفويض المرفق العام كآلية لتعزيز الحكومة المحلية والاستدامة المالية ، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات المجلد 14 العدد 2 السنة 2025 ص765 .

ثانيا:

دور عقود التفويض في تثمين المالية المحلية: باعتبار ان تفويض المرافق العامة يساهم في تثمين المالية المحلية للجماعات المحلية وتكون من خلال ما يلي :

- أن أسلوب التفويض هو أسلوب ناجع في تحديد وانعاش المالية المحلية فباللجوء الى تقنية تفويض المرافق العامة المحلية يأتي للسيطرة على متطلبات الدولة الحديثة لاسيما في السنوات الاخيرة وكذا البحث عن فعالية التسيير حتى وان كان السبب الرئيسي للقيام به هو تقليص العبء المالي لتسيير الميزانية العامة للدولة
- دور الخواص ومساهمتهم في تمويل المرافق العمومية تأتي استجابة لأساليب وطرق التسيير العمومي الجديدة والقائمة على ادماج الخواص او راس المال الخاص في تسيير المرافق العامة والصناعية للتنمية المحلية [1]

فالجماعات المحلية تلجأ الى أسلوب التفويض المرافق العامة المحلية لما له دور من تحسين جودة الخدمات العمومية وترشيد النفقات العمومية بما يتماشى مع متطلبات المصلحة ولقد كرس المشرع الجزائري اهمية تفويض المرفق العام في 207 من المرسوم 15\247 .

[1] اسماعيل فريحات ، صباح حمايتي تفويض المرفق العام كآلية لتعزيز وتحقيق التنمية المستدامة ، المرجع السابق، ص706 .

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع الاستقلالية المالية الذي يعد من أهم مبادئ تجسيد اللامركزية بحيث أن الاستقلالية المالية تكون باستقلال مالي للجماعات المحلية الذي يكمن في أسس ومبررات لتجسيد هذه الاستقلالية حيث أن المشرع الجزائري منح للهيئات المحلية ذمة مالية مستقلة وشخصية معنوية تمكنها من القيام بكافة الالتزامات المخولة لها قانونا ، وتتوفر الجماعات المحلية على موارد ومصادر لتمويل الحزينة وتختلف من بلدية الى بلدية أخرى على حسب الاقليم الجغرافي للمنطقة ونجد تحصيل هذه الموارد الداخلية ممثلة في مداخيل جبائية وغير جبائية وموارد خارجية تستفيد منها الجماعات المحلية في شكل اعانات من الدولة وعن طريق صندوق الضمان والتضامن بين الجماعات المحلية حيث ان عائدات المصادر الداخلية تعود لفائدة الجماعات المحلية التي يكون لها النسبة الاكبر في تحصيل هذه الجباية المحلية، ومما يعزز الاستقلال المالي المحلي هو اعدادها لميزانيتها بنفسها حيث يكون اعداد ميزانية البلدية من طرف الامين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ، اما بالنسبة للولاية فيكون اعدادها من طرف الوالي فيأخذ اعداد ميزانية الجماعات المحلية ثلاثة اشكال ممثلة في الميزانية الاولية والميزانية الاضافية ومرحلة الحساب الاداري التي تعتبر مرحلة الاعتماد النهائي للميزانية .

فتلجا اليوم الجماعات المحلية الى أسس وآليات لتدعيم الاستقلال المالي فتتجه الى اعتماد وسائل لتثمين الموارد الجبائية وترشيد النفقات العمومية ضمانا للحفاظ على المال العام والتنمية المستدامة والاتجاه نحو عصرنة الادارات المحلية والخدمات العمومية ،اضافة الى رقمنة عمليات تحصيل الجباية المحلية وتجسيد برامج الاستثمار المحلي على مستوى البلدية والولاية وتفويض المرافق العمومية عن طريق اشراك الخواص في شكل عقود كأساليب فعّالة وناجعة ومصدر تمويل داخلي يساهم في تحقيق التنمية المحلية وتحسين لجودة الخدمات العمومية .

ومن بين النتائج المتوصل اليها في دراستنا هذه نجد ما يلي :

- ان الاستقلالية المالية للجماعات المحلية استقلالية غير كلية اذ نجد أن ماليتها مازالت تابعة للسلطة المركزية مما يؤثر على استقلالها الفعلي
- نجد أن الجماعات المحلية تعاني بسبب نقص في مصادرها تمويلها و بالتالي فانه لا يوجد تناسب فعلي بين المهام المسندة اليه في اطار تجسيد مبدأ اللامركزية الأمر الذي

يؤدي الى تدخل الدولة لتمويل في شكل اعانات وتخصيص لتدعيم ميزانية الجماعات المحلية لقسمي التجهيز والتسيير

- في اعداد ميزانية الجماعات المحلية يكون تلك النفقات موجهة نحو نفقة معينة ، اذ انه لا يمكن للجماعات التصرف فيها مما يؤثر على استقلاليتها في صنع القرارات المحلية
- اعتماد الجماعات المحلية على مصادر تمويل تقليدية وعدم مراجعة لنسب بعض الضرائب والرسوم وتحديث للجباية المحلية الامر الذي يؤدي الى عدم كفاية الموارد وتلبية حاجات العامة للمواطنين
- امتلاك البلديات ثروات وأملاك محلية وعدم حسن تسييرها واستغلالها مما يؤدي الى عجز في ميزانية الجماعات المحلية والى ضعف تمويلها الداخلي
- تحديث اساليب جديدة لتمويل المرافق العامة الذي من شأنه انتقال الادارة المحلية من اسلوب المباشر الى اسلوب غير مباشر لاستغلال المرافق في شكل عقود التفويض
- اعطاء حرية للجماعات المحلية من اعداد ميزانيتها وعدم خضوعها للسلطة الوصائية مما يعزز استقلالها الفعلي والمالي .

ومن خلال دراستنا توصلنا الى مجموعة من الاقتراحات يمكن حصرها فيما يلي:

- تجسيد مبدا الاستقلالية الفعلية والحقيقية للجماعات المحلية ومنحها سلطتها اللامركزية لممارسة وتسيير شؤونها المحلية
- اصلاح شامل ومراجعة لنسب تحصيل الضرائب والرسوم التي تعود جزئيا للجماعات المحلية ، والاتجاه نحو تعميم تحصيل الضرائب الكترونيا مما يقلل من نسب التهرب الضريبي ومن جهة اخرى يساهم في تمويل الجماعات المحلية
- انشاء اجهزة محلية لمراقبة المالية المحلية والاستغناء عن الرقابة المركزية المشددة
- العمل على تثمين الاملاك والموارد المحلية في كل بلدية واستغلالها مما يساهم في تعزيز الاستقلالية وترقية السياحة الداخلية التي تتوفر عليها الجماعات المحلية مما يغنيها عن الاعتماد على المصادر الاخرى
- العمل على تجسيد ودعم برامج الاستثمار المحلي للبلدية و الولاية لدعم الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المستدامة

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في زيادة الانتاج المحلي مما يحقق التنمية المحلي

قائمة الملاحق

حوالة الدفع	ولاية النعامة بلدية مغرار					المادة	مبلغ الحوالة	أرقام المستندات
رقم الكشف	رقم الصك	تاريخ الصك	مبلغ الصك	رقم الحوالة	السنة المالية			

المحاسب المكلف

امين خزينة البلدية

بمغرار

ح.ج.ب رقم :

موضوع النفقة

اسم مشروع

وضعية رقم 01 بتاريخ

الدائن

المستفيد :

بـ :

حساب جاري رقم :

مركز الصكوك البريدية بـ :

المؤسسة المصرفية :

وكالة :

حساب رقم :

المبلغ الخام .....

الإقتطاعات

المبلغ الصافي للتحويل .....

المستندات المثبتة للنفقة

1 وضعية اشغال
1 اتفاقية
1 امر بالخدمة
1 الحساب العام النهائي
1 محضر استلام
1 كفالة الضمان

حددت هذه الحوالة بمبلغ يقدر

دينار جزائري و 00 سنتم

مغرار في :

(الختم الاداري) *رئيس المجلس الشعبي البلدي*

ترفق بحوالة رقم : ..... المؤرخة في : .....

مستندات رقم : .....

المادة : ..... السنة المالية

الدفع بواسطة التحويل البريدي تبعاً لصك تحويل الحوالة

المشار إليه أعلاه

امين خزينة البلدية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE
DE LA COMPTABILITE

Trésorerie de la Wilaya de NAAMA

AVIS DE VIREMENT

DATE ..... LIEU .....

Par le débit de notre compte ouvert dans vos livres sous le

N° RIB : .....

Nom : .....
Prénom : .....
Ou raison sociale :.....

Adresse de l'ordonnateur : .....
Libelle de l'opération : .....

Nous vous prions de bien vouloir créditer notre client (le bénéficiaire) dont le :

Nom :
Prénom :
Ou raison sociale :
NIF :
Adresse du bénéficiaire

N° RIB : Agence

D'un montant en DR :
(En lettres):
dinars ET 00cts

(En chiffres) DA

Cachet et signature accréditée

الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

ولايـــــة :النعامة
دائـــــرة: مغرار
بلديـــــة: مغرار

رقم

أمــر بالخدمــة

عنوان العملية :

السيد :

الساكن

مدعو للانطلاق في أشغال المشروع :

إبتداءا من

إن نسخة طبق الأصل من هذا الأمر بانطلاق الأشغال المسجلة تحت رقم سيبلغ الى

السيد : من طرف السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية مغرار .

مغرار يوم :

رئيس المجلس الشعبي البلدي

المــؤسسة

(تأشيرة التبليغ)

يوم :

ملحق رقم 07

المحاسب المكلف: أمين خزينةالبلدية: مغرار كشف رقم:	تاريخ الأخذ على العاتق	تاريخ الاستحقاق	رقم المستند	السنة المالية	المادة	المبلغ	رقم المستندات

سنـــــــد تحصيـــــــل

ولايـــــة : النعامـــــة
بلديـــــة: مغـــــرار

المديـــــــن:

الاســـم: أميـــن الخزينـــة
اللقـــب: /
المهنـــة: /
العنـــوان: مغرار

موضـــوع الإيـــراد:
إعانة مالية في إطار برنامج دعم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

اسم مشروع

Récép N°
Du

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
المبلغ الواجب التحصيل
بالدينار الجزائري

المستندات المنبثة للإيـــــــراد
أمر بالتسديـــــــد رقـــم

.....
.....
.....
.....
ترفق بالسند رقم:..... المؤرخ في:.....
المادة :.....السنـة الماليـــة:.....
رقم المسندات:.....

حدد بمبلـــغ:

دينار جزائري و 00 سنتيم
حرر بـــ: مغـــرار فـــي :.....

(ختم الاداري) رئيس المجلس الشعبي البلدي

1-

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

خزينة بلدية مغرار

الملحق رقم 12
السنة المالية
كشف السندات الإيرادات رقم

ولاية : القصاصة
دائرة : مغرار
بلدية : مغرار

إعانة مالية في إطار برنامج دعم التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

الرقم التسلسلي	طبيعة الإيراد	اسم المدينين	المادة في الميزانية	مبلغ السند	المبلغ حسب كل مادة في الميزانية	المعاينة السابقة حسب كل مادة في الميزانية	المعاينة المجمعة حسب كل مادة في الميزانية	الملاحظات
		امين الخزينة						
			مجموع هذا الكشف					
			مجموع الاصدارات السابقة					
			المجموع العام					

حدد هذا الكشف بمبلغ: دينار جزائري و 00 سنتيم

مغرار في:

(ختم) أمين الخزينة

حرر بمغرار في:.....

(ختم) رئيس المجلس الشعبي البلدي

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE
DE LA COMPTABILITE

Trésorerie de la Wilaya de NAAMA

AVIS DE VIREMENT

DATE ..... LIEU .....

Par le débit de notre compte ouvert dans vos livres sous le

N° RIB : .....

Nom : .....
Prénom : .....
Ou raison sociale :.....

Adresse de l'ordonnateur : .....
Libelle de l'opération : .....

Nous vous prions de bien vouloir créditer notre client (le bénéficiaire) dont le :

Nom :
Prénom :
Ou raison sociale :
NIF :
Adresse du bénéficiaire

N° RIB : Agence

D'un montant en DR :
(En lettres):
dinars ET 00cts

(En chiffres) DA

Cachet et signature accréditée

2 - PARTIE MAITRE DE L'OUVRAGE

N° de l'opération :
N° de la convention : Approuvé le :
Montant de la convention : DA EN TTC

Montant net demandé par l'entreprise: DA .....
A déduire:
- pénalités de retard .....
- Autres Retenue de garantie (5%) DA .....
....
....

Montant net payer: DA

Fait à .....le.....
Reçue du Maître d'Oeuvre le ..... Le Maître de l'Ouvrage
Déposé auprès de l'organisme payeur ..... (Cachet et signature)

PARTIE ORGANISME PAYEUR

Payer à concurrence de .....
Par virement au compte n°.....ouvert au nom de l'entreprise
Auprès de (l'organisme bancaire ou C.C.P) .....
Reçue du Maître de l'Ouvrage le ..... Fait à .....le.....
cachet et signature de l'organisme payeur

---

4 - PARTIE REJET

Motif exact du rejet
.....
.....
.....
.....

Auteur du rejet (cachet et signature) **Date de retrait du dossier**

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

SITUATION DES TRAVAUX

1- PARTIE ENTREPRISE :

ENTREPRISE : (ETPB)
Convention N° DU :
Objet de la convention
Montant de la Convention DA
Compte Bancaire N° :
Code Fiscal :
Registre C N° : du

SITUATION N° 01 DU	Montant (DA)	OBSERVATIONS
Montant du travaux cumulés:		
Avance forfaitaire reçues		
Avance sur approvisionnement total:		
Autres:(à préciser).. TVA 09 %		
Total (01)		POUR MEMOIRE
A Déduire :		
Montant du travaux réalisés précédement :		Remboursements
Avance forfaitaire Total :		
Autres:(à préciser)..		AVANCE FORFAITAIRE
Total (02)		CUMULEE
Montant brute de la situation (3)=(1)-(2) :		
Remboursement à effectuer..		Remboursements
Avances forfaitaires		
Avances sur approvionnement		Avance sur approvisionnement
Autres : (à préciser)		
Total (4)		CUMULEE
Montant net de la situation TTC (5) =(3) - (4)		
Retenue de garantie (5%)		
Montant net à payer à l'entreprise : (7)=(5)-(6)		

Le montant net en lettre :

dinars

et00 cts

Reçu le : ..... **Fait à**..... **le** :.....
Certifie conforme : **L' Entreprise** (cachet et signature)
Le Maitre de L'ouvre (cachet et signature)
Déposée auprès du maitre de l'ouvrage
le /...../

ENTREPRISE :

Convention N° DU :

Objet de la convention

Montant de la Convention DA

Compte Bancaire N° :

Code Fiscal :

Registre C N° : du

DECOMPTE GENERAL ET DEFINITIF

N°	DESIGNATION DES TRAVAUX	U	Quantité de la conv	Quantité réalisé	P/Unitaire	Montant de la convention	Montant des travaux réalisé	Montant des travaux reste
					TOTAL HT			
					TVA 09%			
					TOTAL TTC			

ARRETE LE PRESENT DGD DES TRAVAUX A LA SOMME DE :

dinars et 00 cts

L'ENTREPRISE **SERVICE TECHENIQUE** **maitre de l'ouvrage**

الجمهوريـــة الجـزائريـة الديمقـراطية الشعبيـــة

ولايـة النعـامة
دائـرة مغـرار
بلديـة مغـرار

عنوان العملية : إتفاقيـة رقم : بتـاريخ :

مـدة الإنجـاز :
مقاولة الإنجـاز : :

مبلـغ الاتفاقيـة : د ج

محضر استلام مؤقت

فـي اليـوم
اجتمع السادة :

- رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية مغرار
- رئيس المصلحة التقنية مغرار
- مقاولـة الإنجاز

القيـام باستلام الأشغـال المنجـزة حسـب ما نصـت عليـه الاتفاقية المذكـورة أعـلاه بعـد نهايـة المشـروع و ملاحظـة الأعمـال المنجـزة اعتـرف المذكوريـن أعلاه أن الأعمـال قد أنجـزت حسـب ما نصـت عليـه الاتفاقيـة و حسـب قواعـد الإنشاء .

التحفظـات : لا شيـئ

يبقى معلوما أن الاستلام المؤقت لن يخل المقاولة من مسئوليته المنصوص عليها في القانون المدني خاصة أحكام المادتين (**270/197**) إلى غاية الاستلام النهائي .

و قد حرر هذا المحضر للاستلام المؤقت في نفس اليوم و الشهر و السنة المذكورين .

المقاولـة **مصلحة التقنية** **صاحب المشروع**

ANNEXE : *décompte provisoires des travaux réalisés de la situation n° 01 arrêtée au :* _____

N°	DESIGNATION DES TRAVAUX	U	Quantité de la conv	Quantité réalisé précéda	Quantité réalisé du mois	Quantité Total	P/Unitaire	Montant du mois	Montant Total
							TOTAL HT		
							TVA 09 %		
							TOTAL EN TTC		

ARRÊTE LE PRÉSENT DÉCOMPTE DES TRAVAUX A LA SOMME DE :

dinars et 00 cts

L'ENTREPRISE **SERVICE TECHNIQUE**

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

القرءان الكريم

النصوص القانونية الجزائرية

القانون الاساسي:

1. دستور 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20-422 في 30 ديسمبر ج ر82 لسنة 2020

القوانين:

1. القانون 02\01 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق ل5 فبراير سنة 2002 المتعلق بالكهرباء والغاز وتوزيع الغاز بواسطة القنوات ج ر العدد 78 الصادرة ب| ب6\2\2002 المعدل بقانون المالية سنة 2015.
2. القانون 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية ج ر العدد 37
3. القانون العضوي 18\ 15 العضوي رقم 18\ 15 المؤرخ في 22 ذي الحجة 1439 الموافق ل2 سبتمبر سنة 2018 المتعلق بقوانين المالية. ج ر العدد 53
4. القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الاول سنة 1433 الموافق ل21 فبراير سنة 2012 ، المتعلق بالولاية ج ر العدد 12
5. القانون رقم 22\18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 ج ر العدد 50 في 28 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار .
6. القانون رقم 23-07 المؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق ل21 يونيو سنة 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي.
7. القانون رقم 23-12 المؤرخ في 18 محرم 1445 الموافق ل5 غشت 2023 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية ج ر العدد 51.
8. القانون رقم 25_17 المؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1447 الموافق ل14 ديسمبر سنة 2025 المتضمن قانون المالية لسنة 2026.

- **المراسيم الرئاسية:**

1. المرسوم الرئاسي 15-247 في 16 سبتمبر المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ج رالعدد50 .

- **المراسيم التنفيذية:**

1. المرسوم التنفيذي 14-116 المؤرخ في 22 جمادى الاولى 1435 الموافق ل24 مارس 2014 الجريدة الرسمية العدد 19 -2014 المتضمن انشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية المحدد لمهامه وتنظيمه وسيره ج ر العدد 19
2. المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1439 الموافق 2 غشت المتعلق بتفويض المرفق العام ج ر العدد48.

- **ثانيا المراجع:**

- **الرسائل والاطروحات العلمية :**

➢ رسائل الدكتوراه :

1. فوناس سهيلة تفويض المرفق العام في القانون الجزائري اطروحة دكتوراه في العلوم تخصص قانون جامعة مولود معمري –تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية نوقشت يوم 26-11- 2018 .
2. ياسمين لغواطي الاستقلالية المالية المحلية كآلية لتنمية الجماعات المحلية في الجزائر دراسة ميدانية لبلديتي قرواو والصومعة بولاية البليدة 2015 \2019 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص ادارة الجماعات المحلية ، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم التنظيم الساسي والاداري السنة 2019-2020 .
3. برازة وهيبة ، استقلالية الجماعات المحلية في النظام القانوني الجزائري ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون جامعة مولود معمري –تيزي وزو – كلية الحقوق والعلوم السياسية ،السنة 2017 .

4. حرير أحمد ، الاستقلالية المحلية والمالية للجماعات المحلية في التشريع الجزائري ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص حقوق فرع الادارة العامة جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس كلية الحقوق والعلوم السياسية ،السنة 2021-2020 .

- مذكرات الماجيستر:

1. قديد ياقوت الاستقلالية المالية للجماعات المحلية " دراسة حالة ثلاث بلديات " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير السنة 2010 -2011 .

- مذكرات الماستر:

1) بري دلال الاستقلال المالي للبلدية مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي في الحقوق تخصص قانون اداري جامعة قاصدي مرباح ورقلة ا
2) شهيرة سبوعي ، زهيرة مناعي الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في الحقوق تخصص قانون اداري جامعة الشهيد حمة لخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية 2023-2024 .
3) توايمية حياة ، زنداوي ابتسام الرقابة المالية على ميزانية الولاية جامعة 8 ماي 1945 كلية الحقوق والعلوم السياسية السنة 2017-2018 .
4) كحيلة شعيب ، مزرق ابراهيم، اعادة تثمين املاك البلدية المنتجة للمداخيل ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية الامير عبد القادر جيجل خلال الفترة (2011\2015) مذكرة مقدمة لاستكمال لمتطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية دولية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل - السنة 2016\2017

- **المجلات العلمية:**

1) _ عبد الكريم مسعودي الاستثمار السياحي كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجماعات المحلية في الجزائر .

2) _ عزة بوعسي، محمد بالعسل تعزيز دور البلدية في دعم الاستثمار المحلي كألية لإصلاح الجماعات المحلية على ضوء القانون 11\10 مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 6 العدد 2 السنة 2021

3) ـ لجناف عبد الرزاق دور الجباية المحلية في تحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية ، مجلة دراسات جبائية المجلد 10 العدد 1 السنة 2021 جامعة الجزائر.

4) _ مغني منيرة، حزام فتيحة عقد الايجار كأحد آليات تفويض المرافق العمومي في الجزائر مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية المجلد 7 جامعة بومرداس السنة 2022 .

5) _ نعيجة فهيم ، الصادق الاسود ، النظام الميزانياتي للجماعات المحلية في الجزائر ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، المجلد 14 العدد 1 ، جامعة الجزائر السنة 2020 .

6) _اسماعيل فريحات ، صباح حمياتي، تفويض المرفق العام ك آلية لتعزيز التمية المحلية وتحقيق التمية المستدامة ، مجلة طبنه للدراسات العلمية الاكاديمية ، المجلد 4 العدد 3 السنة 2021 .

7) _بوعلي عبد النور، يحياوي نصيرة الاستثمار المحلي في الجزائر بين قانوني البلدية والولاية مجلة الحكومة المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة المجلد 4 العدد 2 السنة 2023.

8) _جدار رضا، نحو تفعيل دور البلديات لتحقيق التنمية المحلية في ظل تراجع الجباية البترولية مجلة صوت القانون العدد7 الجزء الاول السنة 2017.

9) _طواهري ابو داود ، غيثاوي عبد القدر ، آليات تثمين الموارد المحلية للجماعات المحلية في الجزائر حوليات جامعة الجزائر ، المجلد 37 العدد 2 السنة 2023 .

10) احمد كروش، محمد ختير دور التسيير المفوض في تحسين مداخيل الجماعات المحلية دراسة حالة بلدية بوراشد ولاية عين الدفلى ،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 6 العدد 2 السنة 2022 جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر .

11) ايمان حيولة ، دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية ، مجلة القانون العقاري ، جامعة البليدة2 الجزائر.

12) ايمن ياسمين ، سكفالي ريم الوكالة كآلية حديثة لحكومة المرافق العامة ، المجلة الدولية للبحوث القانونية المجلد 7 العدد1 جامعة الوادي الجزائر السنة 2023.

13) –بالإشارة الى حالة ميزانية البلديات – المجلد4 العدد 2 السنة 2018 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير –جامعة الشلف–الجزائر .

14) برج راسوطة ريمة ، رابح بوعراب ، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي –دراسة قياسية مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 23 العدد 2 السنة 2020

15) بن عميروش ريمة ، تفويض المرفق العام بين تقليص الدولة وضرورة اشراك القطاع الخاص ، مجلة الفكر القانوني والسياسي المجلد 8 العدد 1 السنة 2024 ص 229 .

16) بوزيان فيصل، محي الدين محمود ، عصرنة الادارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة ،مخبر الاقتصاد الحديث والتمية المستدامة جامعة تيسمسيلت الجزائر المجلة الدراسات الاقتصادية المجلد 21 العدد 1 السنة 2021 .

17) بوسعدة رستم تثمين الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية ايّ بدائل تنموية لتعزيز مواردها المالية مجلة الدراسات القانونية المجلد 10 العدد 2 جامعة قاصدي مرباح ورقلة –الجزائر– السنة2024

18) حافظي سعاد ، ابرام اتفاقيات تفويضات المرفق العام دراسة على ضوء المرسوم الرئاسي 15\247 المتعلق بالصفقات العمومية والمرسوم التنفيذي 18\199 المتعلق بتفويض المرفق العام ،جامعة ابو بكر بلقايد الجزائر، مجلة قانون النقل والنشاطات الميدانية العدد 5 السنة 2022

19) حمدي معمر، اصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية

20) ذبيح سفيان ، تفويض المرفق العام كآلية لتخفيف العبء على الدولة وترقية الخدمة العمومية من خلال الاستعانة بالقضاء الخاص ملتقى دولي حول التحولات

الجديدة لإدارة المرفق العام في الجزائر 28\29 نوفمبر 2018 كلية العلوم الاقتصادية جامعة المدية .

21) راضية رحماني، قراءة في عقد تفويض المرفق العام في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15\247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، حوليات جامعة الجزائر المجلد 36 العدد 4 كلية العلوم الاقتصادية جامعة البليدة الجزائر السنة 2022.

22) رياش مبروك ،صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في الجزائر مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ،مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3 المجلد 6 العدد 3 السنة 2017 .

23) السعيد زنات ، فاطمة عوينة ، من منظور الجباية المحلية في النظام الجبائي الجزائري : ماذا يعني التخلي عن الرسم على النشاط المهني (TAP) واستحداث رسم محلي للتضامن (TLS) وفقا للتدابير الجبائية لقانون المالية لسنة 2024؟ ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 9 العدد1 السنة 2024 .

24) سمير يحياوي ، خديجة حمادي تمويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والتجارية ، المجلد 3 العدد 1 جامعة البويرة الجزائر في جوان السنة 2023 .

25) صبرين بوعزة الحكومة المحلية كمدخل لترشيد نفقات الجماعات المحلية دراسة تحليلية لنفقات بلدية الرواقية ولاية المدية من 2010 \2020 مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية جامعة المدية المجلد 6 العدد 2 السنة 2023.

26) عبد الباقي محمد ، ضعف وتباين الجباية المحلية بين الجماعات المحلية في الجزائر دراسة تحليلية لتقديرات 2024-2023 مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ، المجلد 10 العدد 1 جامعة الجلفة السنة 2024

27) عبد الصديق شيخ ، أشكال تفويض المرفق العام في ظل المرسوم التنفيذي رقم 18-199 المتضمن تفويضات المرفق العام ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية المجلد 12 العدد 2 جامعة حسيبة بن بوعلي السلف الجزائر السنة 2020

28) عبد المطلب بيصار ، دور أعوان المحاسبة العمومية في فعالية تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية دراسة تحليلية لتنفيذ ميزانية الجماعات البلدية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، المجلد 12 العدد 1 جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر السنة 2021 .

29) عطية مصعب بن عسلون ،هارون ليلى ، عصرنة الادارة في النظام الجبائي الجزائري ، مجلة القانون والاعمال ، جامعة غليزان الجزائر المجلد 1 العدد1 في جوان 2025

30) عمار علواني ، الاستقلال المالي للجماعات المحلية في الجزائر بين الاصلاحات وتحديات، المرحلة المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية المجلد 10 العدد 1 جوان 2020 جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر

31) العيد الراعي ، تفويض المرفق العام مفهومه ، أسسه ،اشكاله في ظل المرسوم التنفيذي 199|18 ، جامعة غرداية مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 13 العدد 2 السنة 2020 .

32) غربي وهيبة ، الشراكة بين الادارة المحلية والقطاع الخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة مجلة الأبحاث الاقتصادية والادارية، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 16 السنة ديسمبر 2014.

33) فاتح مزيني ، اشكال تفويضات المرفق العام في ظل المرسوم الرئاسي 15\247 والمرسوم التنفيذي 199\19،جامعة خنشلة الجزائر ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية المجلد 7 العدد 1 في جانفي 2020

34) فطوش رزق، تفويض المرفق العام كآلية لتعزيز الحكومة المحلية والاستدامة المالية ، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات المجلد 14 العدد 2 السنة 2025 ص765 .

35) قرينات اسماعيل ،مدات جمال ، مصادر تمويل الجماعات المحلية وسبل ترقيتها ، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات المجلد 14 العدد 02 جامعة البويرة مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشراقية في ديسمبر سنة 2025 .

36) القطبي محمد ، انشاء المؤسسات العمومية المحلية ذات الطالع الصناعي والتجاري كسبيل لترقية الخدمة العمومية ، المؤسسة الولائية لتسيير مركز الردم التفني بولاية ادرار نموذجا السنة 2024

37) لامية حمامدة التمويل المحلي والتنمية المحلية ،مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية العدد 2 كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة السنة 2017 .

38) مبخوتة احمد، الاشكال الحديثة لتفويض المتعلقة بإدارة واستغلال المرافق العامة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية المركز الجامعي احمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت الجزائر المجلد 4 العدد 1 السنة 2021.

39) مقران وائل ، سويقات عبدالرزاق ، دور صندوق التضامن بين الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية (دراسة حالة بلدية جمورة ولاية بسكرة 2019-2023) ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية المجلد17 العدد 3 السنة 2024 .

40) نايل صونيا التسيير المفوض للمرفق العام المحلي في قانون البلدية الجزائري .مجلة المفكر العدد 15 كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تبسة في جوان السنة 2017 .

41) نظيرة قلادي ، محمد الامين وليد طالب دور الدولة الداعم لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر – مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية العدد 3 السنة 2018 .

42) ولهي بوعلام ،نحو تثمين ايرادات نظام الجباية المحلية في الجزائر بالإشارة الى بلديات و ولاية المسيلة خلال-2023 2020 مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية العدد جامعة المسيلة الجزائر العدد 2 المجلد 9 السنة 2024

- **المطبوعات البيداغوجية :**

1. مكي احمد ،مطبوعة بيداغوجية في المالية المحلية ،محاضرات موجهة لطلبة السنة 2ماستر في العلوم السياسية تخصص ادارة محلية ، جامعة الجزائر 3 كلية الحقوق والعلوم السياسية ،السنة 2023\2024 .

فهرس المحتويات

الفهرس

العنـــوان	الصفحة
مقدمة	**1-3**
الفصل الاول : ماهية الاستقلالية المالية للجماعات المحلية	**05**
المبحث الاول : الاستقلالية المالية للجماعات المحلية	**05**
المطلب الاول : مفهوم الاستقلالية المالية للجماعات المحلية	**05**
الفرع الاول : تعريف الاستقلالية	**05**
الفرع الثاني : أسس ومبررات الاستقلالية المالية	**08**
الفرع الثالث : مبرراتها	**08**
المطلب الثاني مصادر تمويل الجماعات المحلية	**09**
الفرع الاول : مصادر داخلية لتمويل الجماعات المحلية في الجزائر	**09**
الفرع الثاني : مصادر خارجية لتمويل الجماعات المحلية في الجزائر	**12**
المبحث الثاني : ميزانية الجماعات المحلية	**15**
المطلب الاول: مفهوم ميزانية الجماعات المحلية	**16**
الفرع الاول : تعريفها	16
الفرع الثاني : مبادئ ميزانية الجماعات المحلية	16
الفرع الثالث: خصائص وأشكال ميزانية الجماعات المحلية	17
المطلب الثاني : مراحل اعداد ميزانية الجماعات المحلية	**19**
الفرع الاول :مرحلة اعداد وتحضير ميزانية الجماعات المحلية	**20**
الفرع الثاني : تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية	**21**
الفرع الثالث : اجراءات تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية	**22**
الفصل الثاني : آليات تدعيم الاستقلال المالي للجماعات المحلية	**26**
المبحث الاول : آلية تثمين الموارد المالية للجماعات المحلية	**26**
المطلب الاول : تحسين الجباية المحلية	**26**
الفرع الاول : تثمين الموارد الجبائية	**27**
الفرع الثاني: تثمين الثروات والاملاك المحلية	**31**
الفرع الثالث: ترشيد النفقات العامة	**32**
المطلب الثاني: دور الجماعات المحلية في تجسيد برامج الاستثمار المحلي	**33**

الفرع الاول: مفهوم الاستثمار المحلي	**33**
الفرع الثاني: دور البلدية في تشجيع الاستثمار المحلي	**34**
الفرع الثالث: دور الولاية في تشجيع الاستثمار	**36**
الفرع الرابع : تفعيل دور صندوق الضمان والتضامن بين الجماعات المحلية وعصرنة الادارة المحلية لتحقيق التنمية المستدامة	**41**
المبحث الثاني: تفويض المرافق المحلية كآلية لتمويل الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المستدامة	**47**
المطلب الاول: مفهوم تفويض المرافق العامة	**47**
الفرع الاول: معنى تسيير وتفويض المرافق العامة في ظل قانون البلدية 11\10	**50**
الفرع الثاني: معنى تسيير وتفويض المرافق العامة في ظل المرسوم الرئاسي 15\247	**51**
الفرع الثالث: معنى تسيير وتفويض المرافق العامة في ظل المرسوم 18\199	**52**
المطلب الثاني : انواع واشكال تفويض المرافق العامة	**54**
الفرع الاول: اشكال تفويض المرفق العام	**55**
الفرع الثاني: اهمية مساهمة عقود التفويض في تمويل الجماعات المحلية وتحقيق التمية المستدامة	**60**
الخاتمة	**64-66**
قائمة الملاحق	**68-78**
قائمة المصادر والمراجع	**80-87**
الفهرس	**89-90**
ملخص الدراسة	**91**

ملخص الدراسة :

تم التطرق في هذه الدراسة الى موضوع الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر من خلال ما تملكه من موارد ومصادر ذاتية لتمويل التنمية المحلية وأهم العراقيل التي تواجه التنمية المحلية ، حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو ايجاد حلول وآليات لتدعيم الاستقلال المالي للجماعات المحلية والعوامل والاسس التي تمكنها من تحقيق التنمية المحلية وبالتالي فضرورة منح الهيئات المحلية استقلالية مالية تمكنها من تسيير شؤونها بنفسها والقيام بإصلاحات جوهرية على مستوى الضريبة المحلية من خلال تثمين الاملاك المحلية وتشجيع الاستثمار المحلي وتفويض المرافق العامة المحلية لتحقيق التنمية المحلية وتلبية حاجات المصلحة العامة مما يسهم في تحسين جودة الخدة العمومية وتحصيل ايرادات للجماعات المحلية.

الكلمات المفتاحية : الاستقلالية المالية ، ميزانية الجماعات المحلية ،تثمين الأملاك المحلية ، تشجيع الاستثمار المحلي ، تفويض المرافق العامة المحلية ، تمويل الجماعات المحلية .

Study summaru :

In this study, the issue of financial independence of local groups was addressed through the resources and self-sources they possess to finance local development and the most important obstacles facing local development. The aim of this study is to find solutions and mechanisms to strengthen the financial independence of local groups. Therefore, it is necessary to grant local bodies financial independence that enables them to manage their affairs on their own and carry out fundamental reforms at the local tax level through valuing local property, encouraging local investment, and delegating local public facilities to achieve local development and meet the needs of the public interest. It contributes to improving the quality of public service and collecting revenues for local communities

Keywords: financial independens , local government budget .local property valuation . encouraging local investment,local public utilies mandate .funding local groups.